الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

العلاقة السببية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2022)

من إعداد الطالبين:
- مخلوفي صابرين
- صعدلي محمد

تحت إشراف:
د. قصابي شعبان

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ	المؤسسة الجامعية	الصفة
د.	المركز الجامعي–البيض	رئيسا
د.	المركز الجامعي–البيض	مشرفا ومقررا
د.	المركز الجامعي–البيض	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علينا

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"التحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

يسعدنا أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل من أعاننا على كل هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "قصابي شعبان" لمتابعته المستمرة وتوجيهاته ونصائحه السديدة في كل مراحل إعداد هذه المذكرة حتى ظهورها بالشكل النهائي فجزاه الله خير الجزاء.

والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة.

وإلى كل طاقم المركز الجامعي نور البشير البيض، أساتذة وعمال

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومنا

اما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا

الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

اهدي عملي هذا الى الوالدين الكريمين حفظهم الله وادامهما نورا

لدربي لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من اخوة واخوات

والى صغيري "غيث" والى حبيبه روحي "شدى " التي فارقتنا قبل

ايام قليلة من اتمام البحث عسى ان يرحمها الرحمن برحمته الواسعة.

والى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته رعاهم الله ووفقهم: ام

الخير، خيرة، فاطمه بشرى، كريمة، والى الدكتور "قصابي شعبان"

الذي لم يبخل علينا بارشاداته طيله السنة الدراسية.

"صبرين"

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (1990-2022)، حيث تم التطرق إلى الجانب النظري للظاهرتين وواقعهما في الجزائر كما تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوع الدراسة.

وفي الجانب التطبيقي تم تحليل مسار تطور كل من البطالة والتضخم في الجزائر والاعتماد على الطرق القياسية والإحصائية تم دراسة السببية وتم التحقق من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير العلاقة بينهما في المدى القصير والطويل وأظهرت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والتضخم وإلى وجود علاقة التكامل المشترك في المدى القضير والطويل.

This study aimed to study the nature of the relationship between unemployment and inflation rates during the period (1990-2022), where the theoretical aspect of the two phenomena and their reality in Algeria was addressed, and some previous studies that dealt with the same subject of the study were used.

On the applied side, the course of development of unemployment and inflation in Algeria was analyzed, relying on standard and statistical methods. The causality was studied, and the existence of a co-integration relationship between the variables of the study was verified and the relationship between them was estimated in the short and long term. The study showed that there is a direct relationship between unemployment and inflation rates and that there is Cointegration relationship in the short and long term.

فهرس المحتويات	
المحتـــــوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة وواقعها في الجزائر	
تمهيد	06
المبحث الاول: ماهية البطالة	07
المطلب الأول: مفاهيم حول البطالة	07
المطلب الثاني: أنواع البطالة وتصنيفاتها	08
المطلب الثالث: اسباب البطالة واثارها.	11
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة	14
المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية.	14
المطلب الثاني: النظرية الكينزية	18
المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	21
المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر	24
المطلب الأول: واقع البطالة في الجزائر	24
المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر	26
المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة لتخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر	27
خاتمة الفصل	32
الفصل الثاني: الإطار النظري التضخم وواقعه في الجزائر	
تمهيد	43
المبحث الأول: الاطار النظري لظاهرة التضخم	44
المطلب الأول: تعريف ظاهرة التضخم و انواعه	44
المطلب الثاني: اسباب التضخم والاثار الناجمة عنه	46
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم	49
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية لتفسير التضخم	49
المطلب الثاني: النظرية الكينزية لتفسير التضخم	51
المطلب الثالث: التضخم في النظرية المعاصرة	52

المبحث الثالث: واقع التضخم في الجزائر	54
المطلب الأول: واقع التضخم في الجزائر	54
المطلب الثاني: اسباب البطالة في الجزائر	56
المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة لمحاربة التضخم في الجزائر	57
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: الدراسات القياسية للعلاقة بين معدلات البطالة والتضخم	
تمهيد	71
المبحث الاول: الدراسات السابقة والعلاقة بين البطالة والتضخم (نظرية فيليبس).	72
المطلب الأول: الدراسات السابقة	72
المطلب الثاني: منحنى فيليبس (تحليل معدلات البطالة خلال الفترة 2022/1990).	73
المطلب الثالث: تحليل معدلات التضخم في الجزائر والعلاقة بين البطالة والتضخم خلال المرحلة ما بين 2022/1990	75
المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين البطالة والتضخم	78
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي	78
المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام منهجية أنجل قرانجر	80
المطلب الثالث: تقدير نموذج اثر معدل البطالة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	82
خلاصة الفصل الثالث	89
الخاتمة العامة	92-91
قائمة المراجع	105-102
قائمة الملاحق	108-107

أولا: قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكـــــل	الصفحة
01	الشكل (1-1): نشوء البطالة بسبب جمود الاجور عند الكلاسيك	14
02	الشكل (1-2): تزايد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص	16
03	الشكل (1-3): يوضح منحنى الطلب على العمل	16
04	الشكل (1-4): منحنى عرض العمل	17
05	الشكل (1-5): منحنى التوازن في سوق العمل	17
06	الشكل (1-6) منحنى الطلب على العمل عند كينز	19
07	الشكل (1-7): يوضح منحنى حالة عرض العمل عند كينز	20
08	الشكل (1-8): توازن سوق العمل عند كينز	20
09	الشكل (2-1): المستوى العام للأسعار	49
10	الشكل (3-1): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر في المرحلة ما بين 2022/1990	74
11	الشكل (3-2): تطورات معدلات التضخم للجزائر (1990-2022)	75
12	الشكل رقم (3-3): توصيف معدل التضخم في الجزائر1990-2022	82
13	الشكل رقم (3-4): توصيف معدل البطالة في الجزائر1990-2022	83
14	الشكل رقم(3-5): دراسة وصفية لسلسلة البواقي خلال الفترة 1990-2022	86

ثانيا: قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول (1-1): تطور معدل البطالة من 2012-2017	25
02	الجدول (1-2): تطور معدل البطالة من 2018-2022	26
03	الجدول (2-1) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال سنة (2018/1990)	55
04	الجدول (3-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر للمرحلة ما بين 2022/1990	74
05	الجدول(3-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر 2022/1990	75
06	الجدول رقم (3-3) : اختبارات الاستقرارية باستعمال اختبارADF عند مستوى معنوية 5%	84
07	الجدول رقم(3-4): تقدير العلاقة طويلة الاجل بين البطالة والتضخم 1990-2022	86
08	الجدول (3-5): دراسة استقرارية البواقي عند النموذج intercept	87
09	الجدول (3-6): دراسة استقرارية البواقي عند النموذج trend and intercept	86
10	الجدول رقم (3-7): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).	87

مقدمة عامة

تمهيد:

البطالة والتضخم يعتبران من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها دول العالم نظرا مما يشكلانه من تحدي كبير فيما يخص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، وقد كانت كل من البطالة والتضخم من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا وكانت محل دراسة للعديد من الباحثين الاقتصاديين حيث اختلفت النظريات الاقتصادية المفسرة لكل منهما باختلاف وجهات النظر.

ومعاناة الجزائر كغيرها من الدول ولا زالت تعاني من نسب مرتفعة من البطالة والتضخم، وهذا راجع لما تعرض له الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الماضية من مشاكل، منها تذبذب في اسعار المحروقات على المستوى الدولي والصعيد الداخلي مشاكل تعود الى السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، التي تطلبت ضخ اموال باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات مما دفع الدولة الى الاقتراض والاصدار النقدي الواسع بدون مقابل من الانتاج والعملة الصعبة، مما ادى الى ظهور ضغوط تضخمية انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري وعلى الافراد في شكل ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة.

ومن خلال ما سبق وفي محاولة منا لدراسه العلاقة بين البطالة والتضخم تبرز لنا معالم الإشكالية التالية:

ومن خلال ما سبق تظهر لنا معالم الإشكالية الرئيسية المتمثلة في:

ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر في الفترة(1990/2022)

وبالاجابة على السؤال قمنا بتجزئة الإشكالية الى مجموعة من الاسئلة الفرعية وتتمثل في:

- ما هو تاثير البطالة على التضخم؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم؟
- كيف يتم تقييم تطور ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر؟
- ماهو واقع معدلات البطالة والتضخم في الجزائر وسبل معالجتهما؟

1-الفرضيات: للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضيات التالية:

- تؤثر معدلات البطالة على التضخم
- توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حسب النظرية الاقتصادية
- تشهد ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر تزايد في فترة الدراسة (1990/2022).

2-أهمية الدراسة:

- البطالة متغير اقتصادي يؤثر بشكل كبير على المتغيرات الأخرى
- التضخم متغير يؤثر على القدرة الشرائية
- أهمية بحث تتجلى في محاولة تحليل واقع بطالة وتضخم باعتبارهما من مشاكل مؤثرة.
- التعرف على المصطلحات والمدارس الإقتصادية للتضخم والبطالة

3-أهداف الدراسة: تتجلى أهداف هذا البحث في:

- محاولة ربط الدراسة النظرية بواقع الاقتصاد الجزائري.
- معرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر.
- واقع معدلات البطالة والتضخم في الجزائر.

4.حدود الدراسة:

الاطار المكاني: يتم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: تم تحديد الفترة الدراسة على مدى 32 عام(2022-1990) .

5.المنهج المتبع: خلال الدراسة اتبعنا منهجين كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع

1. **وصفي**: تم فيه وصف الظاهرتين من خلال الاطار النظري
2. **تحليلي**: تحليل الظاهرة وبناء النماذج القياسية.

6.أسباب اختيار الموضوع:

- ينتج الموضوع في إطار التخصص الجامعي.
- يعتبر الموضوع من أبرز المواضيع في الاقتصاد.
- الارتفاع المشهود للبطالة والتضخم في الدول النامية بما فيها الجزائر
- نظرا للقيمة العلمية للموضوع محاولة فهم اليات التضخم وآثارها.

7-صعوبات البحث: اي بحث لا يخلو من صعوبات في انجاز وتمثل تصعوبات التي واجهناها من خلال بحثنا هذا فيما يلي:

- اتساع الموضوع وتشبعه مما اوجد صعوبة في التحكم فيه.
- اختلاف الاحصائيات والبيانات مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الانسب.

8-تقسيمات الدراسة:

سنقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، **الفصل الاول** تطرقنا إلى الجانب النظري للبطالة وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث سنتطرق من خلالها إلى اهم المفاهيم العماة لظاهرة البطالة والنظريات المفسرة لها وأسبابها وطرق معالجتها. **اما الفصل الثاني** يخص الجانب النظري والتضخم والذي هو الآخر ينقسم إلى ثلاثة مباحث يبرز لنا من خلاله مفاهيم حول التضخم والنظريات المفسره له وطرق علاجها. **أما الفصل الثالث** فيخص الجاني التطبيقي للدراسة من خلال نمذجة قياسية للعلاقة بين معدلات البطالة والتضخم خلال الفتر 1990-2022

الفصل الأول:

الإطار النظري للبطالة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا اخذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على اهتمام الباحثين خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوع يفرض نفسه بشكل دائم وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها انظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل اسوا وأبرز سمات الازمة الاقتصادية التي تتواجد في الدول العربية والنامية هي تفاقم مشكل البطالة.

إن هذا الاهتمام القديم والحديث لموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اختلف هذا المفهوم كمصطلح علمي، وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية للبطالة وتنوعها، ولأجل فهم مشكل البطالة تعين علينا من منطق التحليل ان نعرض بشكل عام الإطار النظري الخاص بالبطالة من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول: تطرقنا فيه الى تعريف البطالة وانواعها واسباب البطالة والاثار الناجمة عنها.

المبحث الثاني: تطرقنا فيه الى النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

المبحث الثالث: عرضنا فيه واقع البطالة في الجزائر ومسبباتها والاجراءات المتخذة للتخفيف منها.

المبحث الاول: ماهية البطالة

تعتبر البطالة مشكلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني انه على الرغم من ان البطالة تتمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، الا انه عدم معالجتها فأنها قد تقود الى مشاكل اجتماعية وسياسية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة هذا ما دفع جميع الدول إلى اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة لمعالجتها.

لذا حاولنا معرفة هذه الظاهرة من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: مفاهيم حول البطالة

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه أي أيضا تعني صفة العاطل عن العمل، لكن مع هذا هناك اشخاص غير قادرين على العمل مثل الاطفال المرضى كبار السن، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي بعاطلين وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن اخر باجر مرتفع بتسجيل انفسهم بشكل عام، يمكن القول عن شخص انه عاطل عن العمل اذا توفر فيه شرطان[1]

- القدرة عن العمل
- البحث عن العمل

المفهوم اللغوي للبطالة: بالكسر وقيل بالضم على نقيضها، وهي العمالة او هي من بطل الاجير يبطل بالضم بطالة بفتح اي تعطيل فهو بطال[2]

1.المفهوم العلمي للبطالة: تعريف البطالة وفقا لهذا المفهوم بانها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا او أمثل، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية افراد المجتمع عما يمكن الوصول اليه[3]

البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

يعتبر الشخص عاطل إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- ان يكون في سن يسمح له بالعمل (15-65 سنة)
- لا يملك عملا عند اجراء التحقيق الاحصائي نشير الى ان الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاوي عملا ولو لمده ساعة واحده خلال فتره اجراء التحقيق.
- ان يكون في حاله البحث عن العمل حيث ان يكون قام بالإجراءات اللازمة للحصول على منصب عمل[4]

[1] مصطفى سلمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 م، ص:237.

[2] اسامه السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب، الاثار، الحلول، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص:09.

[3] علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، مؤسسة رؤية، 2008 م ص:318.

[4] عبد الفتاح السنو، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص:215.

2.تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل BIT تتكون فئة الافراد العاطلين عن العمل بحسب المكتب الدولي للعمل من كل الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين 16 و59 سنة، كانوا في يوم او اسبوع معين ضمن فئات قوة العمل التالية غير المستخدمين اي انهم لم يقوموا باي عمل خلال الفترة المرجعية، قد حددت بالأسبوع السابق للمقابلة.

- يبحثون عن العمل من خلال القيام بخطوات واجراءات البحث عن عمل ماجور خلال فترة معينة
- مستعدين وقادرين: متاح للعمل مستعدين للقيام به في حاله توفره.

بذلك يحسب كل الافراد الذين لم يقوموا باي عمل خلال فترة القياس ليس غائبين على نحو مؤقت عن عملهم الذين هم مستعدون للعمل في غضون الاسبوعين اللاحقين للمقابلة الذين بحثوا عن عمل فعلا الاسابيع الأربعة السابقة للمقابلة كعاطلين عن العمل[1]

- مما سبق يتضح ان المحاولات التي تعرضت لتعريف البطالة قد اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل، هذا الخلاف اتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة والنظر اليها من زوايا مختلفة، ووفق اعتبارات تتعلق بالظروف المحيطة بها من حيث كونها متغيرة ومتجددة على الدوام انها متداخلة، يصعب اقامة التفرقة بين عناصرها ويصعب قياسها نظرا للاختلاف الدول في تعريف العمالة البطالة العامل المتعطل وسن العمل، وغيرها من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة والبطالة.

هي حالة عدم وجود عمل لطالبة رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود اشخاص لا يعلمون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل الا انهم غير قادرين على العمل.

والراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل.

أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[2]

ويعتبر الشخص متعطلا اذا لم يكن لديه عمل، لكن يسعى جاهدا للبحث عن واحد لكنه لا يجده والاشخاص الذين ليس لديهم عمل لا يسعون للحصول على واحد فانهم يكونوا متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة[3].

المطلب الثاني: أنواع البطالة وتصنيفاتها

لم تعد البطالة في تعريفها تقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل، بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولا، بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة، وتم إدخالها ضمن تعريفاتها ولكن نتعرف على أشكال وأنواع البطالة ونذكر منها:

1-**البطالة الموسمية:** يقصد بها وجود فائض في العمالة عاطلة عن العمل في مواسم محددة، ويصيب هذا النوع القطاع الزراعي بشكل خاص، لكن طبيعة النشاط الزراعي موسمية فتطول الفترة الزمنية بين الزراعة، أي زراعة المحاصيل وبين عملية جمعها، فإن اليد العاملة بين هاتين الفترتين تكون في حالة بطالة، أو تشير هذه المشكلة نوعا اخرا من المشكلات وهي ضغط العمال

[1] كوثر زيادة، واقع سياسة تشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال مخطط خماسي، 2010- 2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم علم الاجتماع، تخصص تنظيم عمل، (2017-2018)، ص:17.

[2] كوثر زيادة، مرجع سبق ذكره، ص:21.

3 اياد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص:215.

الزراعيين المتعطلين عن قطاعات الاقتصاد الأخرى في فترة التعطيل، وكثيرا ما يعم الزحف على المدن بحثا عن العمل فيخلق مشاكل جديدة[1].

2-البطالة الدورية: يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية حيث تحدد البطالة الدورية بسبب الركود الاقتصادي جراء الازمات الاقتصادية اين ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وينتج جراء هذا الوضع انخفاض أيضا الناتج الوطني نتيجة انخفاض الانفاق، وبالتالي تتجه المؤسسات الى إنتاج قدر قليل من السلع وتقديم خدمات وفق ما هو مطلوب، وهذا ما هو مطلوب، وهذا ما يؤدي إلى شريح جزء من العمالة لديها الى حين انحصار الركود وبداية الانعاش[2] .

3-البطالة الاحتكاكية: فهي بطالة بسبب الحراك المهني وتنشا نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل او لدى اصحاب العمل الذين تتوافر لديهم فرص العمل، كما ان البطالة الاحتكاكية تتمثل في ان الباحث عن العمل ينتقل من منطقه الى أخرى، او يكون في مستوى تأهيل معين ويستقل الى مستوى اعلى منه، اي تطوير المستوى التأهيلي لكنه يبحث عن العمل ولا يجده لأنه لا يتمكن من الاتصال بصاحب العمل الذي لديه الفرصة ليعمل لديه، وتسمى البطالة خلال الفترة التي يتم البحث فيها عن العمل بطل احتكاكية [3]

4-**البطالة الهيكلية:** تشير البطالة الهيكلية الى ذلك النوع الذي يحدد نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة ويحدث هذا النوع نتيجة للانخفاض الحاد والكبير في طلب المستهلكين، حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية، ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الاولى دون امكانيه استيعاب هذه البطالة في الثانية، او قد تحدث نتيجة للإحلال التكنولوجية والتي تحدث تغيير في الهيكل، او تركيب الطلب الكلي على العمالة وبالتالي عدم القدرة على قوة العمل في الاستجابة جزئيا، او كليا الى الهيكل الجديد للطلب على العمل حيث يؤدي التغيير التكنولوجي الى استخدام فنون انتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع وتحل بدلا من القديمة، ويترتب على ذلك فقدان فرص العمل حيث أن العمال القدامى لا يستطيعوا التكيف في الاجل القصير مع فرص العمل الجديدة التي احدثتها التكنولوجيا لاختلاف قدراتهم ومؤهلاتهم[4]

5-البطالة السافرة: هي حالة تعطل الظاهرة التي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة اي وجود عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الاجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل تام لا يمارسون أي عمل، ففي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاطل عن منحة

1 محمد ماجد دبيح، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة مقدمة درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، الجزائر 2008،2007 ص:32.

2 عبد القادر يحيى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2011/ 2012، ص:6.

[3] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل ط1، مجموعة النيل، مصر، 2004، ص:19.

[4] رابح كشاد وفارس مسدور، دراسة بحثية بعنوان: البطالة اسبابها معالجتها واثارها على المجتمع، الجزء الثاني، كليه العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006، ص:9.

او اعانة بطالة او اشكال اخرى من المساعدات الحكومية، أما في الدول النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة بسبب عدم وجود نظام لإعادة البطالة، وذلك بسبب غياب المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية [1]

6-البطالة الإجبارية: أي أن تحدث البطالة رغما عن الفرد، فنجد أن الشخص القادر عن العمل والراغب فيه ويبحث عنه ولكنه لا يجده ويطلق على الشخص هنا أنه متعطل وتظهر عادة في حالات تسريح العمال أو تصفية الشركات كما قد تظهر في حالة عدم التناسب الواضح بين مستوى الوظيفة والكفاءة العالية للعاطل، وقد تحث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الاجر السائد.

7-البطالة المقنعة: يقصد بها أنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في انشطة انتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة اي تغيير في النتائج الكلية[2] هذا النوع من البطالة لا يخصص به وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، اي وجود تكدس من القوة العاملة في قطاع معين [3]

8-البطالة الإجبارية: تشمل هذه البطالة الحالة التي يتعطل فيها العامل لمحض اختياره وارادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، أما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ وذلك في حالة عدم وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجر أعلى وظروف عمل في أحسن، فقرار التعطيل هذا اختياري لم يحييه عليه صاحب العمل[4]

9-البطالة المتبقية: في جميع المجتمعات تقريبا يوجد عنصر يوصف بالبطالة المتبقية وتتألف هذه البطالة من افراد يصعب تغيير استخدامهم بشكل دائم أو ثابت أنهم يجدون مع العصير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيف مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق الانتاج الحديثة، وما يستدعيه العمل المنظم من الدقة والانضباط في السلوك [5].

10- **بطالة الفقر:** هي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية والغالب في هذه البطالة أن أفراد لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر وتسود هذه البطالة في الدول القليلة في النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية كما ينشأ لدى افرادها ميل للهجرة الخارجية، ولهذا تسمى هذه الدول دول الارسال والدول الموظفة لهذه العمالة دون الاستقبال[6]

---

[1] زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص:29.

[2] بن بوبكر رضوان، ازمه البطالة في ولاية ورقلة، 2004/ 2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/ 2017، ص:24.

[3] وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة كلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، ص:13.

[4] زكي رمزي، مرجع سابق، ص:29.

[5] علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة إثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:30.

[6] سايح حنان، بوغناني فاطمة، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013 /2014، ص:37.

المطلب الثالث: اسباب البطالة واثارها.

الفرع الأول: اسباب البطالة

تعد البطالة من أهم الازمات التي تهدد استقرار المجتمعات وتوجد مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع الى اخر، ومن اهم اسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكل منها نتائج سلبية على المجتمع والآتي معلومات عن هذه الأسباب:

1- **الاسباب الاقتصادية:** من أهم الاسباب الاقتصادية التي تجعل البطالة أكثر انتشارا ما يلي:

- زيادة عدد الموظفين مع قلة عدد الوظائف المعروضة وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الاعمال، وخصوصا مع زيادة اعداد خريجي الجامعات.
- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقته والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي للبحث عن عمل غيره.
- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية بالحاسوب والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكن أدت الى ارتفاع نسبة البطالة.
- الاستعانة بموظفي من الخارج المجتمع وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية او التي تحتاج الى استخدام من الخارج[1].
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية.
- احلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية .
- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها الى سياسات التقشف.
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.
- ازدياد الاعتماد على اسلوب كثافه رأس المال على حساب الايدي العاملة[2].

2.الاسباب الاجتماعية للبطالة:

- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدره الاقتصادات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل.
- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبه مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل .
- تراجع معدلات هجره الايادي العاملة الى الخارج مما يؤدي الى تكدسها داخل الدولة، وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

3.الاسباب السياسية:

[1] رحيمي عيسى، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2008، ص:7.

[2] سايح حنان، بوغناني فاطمة، مرجع سابق ذكره، ص:40.

- تلعب الظروف والاحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الاكفياء ويتعطل منهم أقذر وأكفاء على توالي الوظائف.
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الاسواق المالية الخارجية، مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن.
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب آخر.
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا الى الشمال [1]

الفرع الثاني: آثار البطالة: تمثل البطالة تهديدا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا للمجتمعات المعاصرة، وذلك من خلال انعكاس اثارها السلبية المهددة للهياكل الاجتماعية، فهذه الاثار تمثل احدى معضلات التي شغلت بال الدارسين باعتبارها مشكلة مرتبطة بالموارد البشرية وعنصرا مهما من عناصر الإنتاج، وانعكاسات البطالة تجلت في جوانب عده وسنعرضها في النقاط التالية:

1.الاثار الاقتصادية: يمكن حصر هذه الاثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

إن البطالة يتحقق معها ارتفاع أعباء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الامر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي الى ا– – نخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الانتاج والدخل القومي، وانخفاض الاستخدام يمتد إثر البطالة بامتداد فتراتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية.

- التأثير على الاجور مما يؤدي الى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه وبالتالي شتى مستويات المعيشة بسبب انخفاض الاجور [2]
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم فمن المعروف أن المهارة أو الخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك، خصوصا كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله [3]
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن رواج اي مجتمع مرتبط بان هناك انتاجا لدى افراده والانتاج مرتبط بالعمل .
- تكلفة اعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الاعانات المقدمة للعاطلين عن العمل [4].

2.الاثار الاجتماعية والسياسية: ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث اثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع، أما

[1] سايح حنان، مرجع سبق ذكره، ص:41.

[2] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ط1، ص:335.

[3] عبد الرحمن يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ط1، ص:274.

[4] رحيمي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص:08.

بسبب معالجتها ونتائجها فعلاجها يتطلب رصدا وتخصيص موارد اقتصادية أكبر، للأنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم لمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الارواح والأموال.

- تؤثر البطالة على مدى طويل في ارتفاع تناول المخدرات والتدخين بين العاطلين عن العمل، والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة، وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وافراد المجتمع[1].
- ارتفاع حالات الامراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي الى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق، وما ينتج ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع.
- اضطراب الاوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية[2].

[1] حسام داود ومصطفى سلمان واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص:261.

[2] بن معزوزي منير، مذكرة لنيل شهادة ماستر إثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، 2017/ 2018، ص:14.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات ابعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مفاهيمهم وافكارهم، ولعل تنوع اشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل، وسنعرض من خلال هذا المبحث أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة.

المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية.

يرى الكلاسيك ان الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل أي لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي معنى ذلك يرى الكلاسيك إذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية بمعنى العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة عند الكلاسيك هو عدم مرونة الاجور النقدية بمعنى آخر جمود الاجور في الاتجاه التنازلي.

يمكن تفسير ذلك بالاستعانة بالشكل البياني التالي:[1]

الشكل (1-1): نشوء البطالة بسبب جمود الاجور عند الكلاسيك

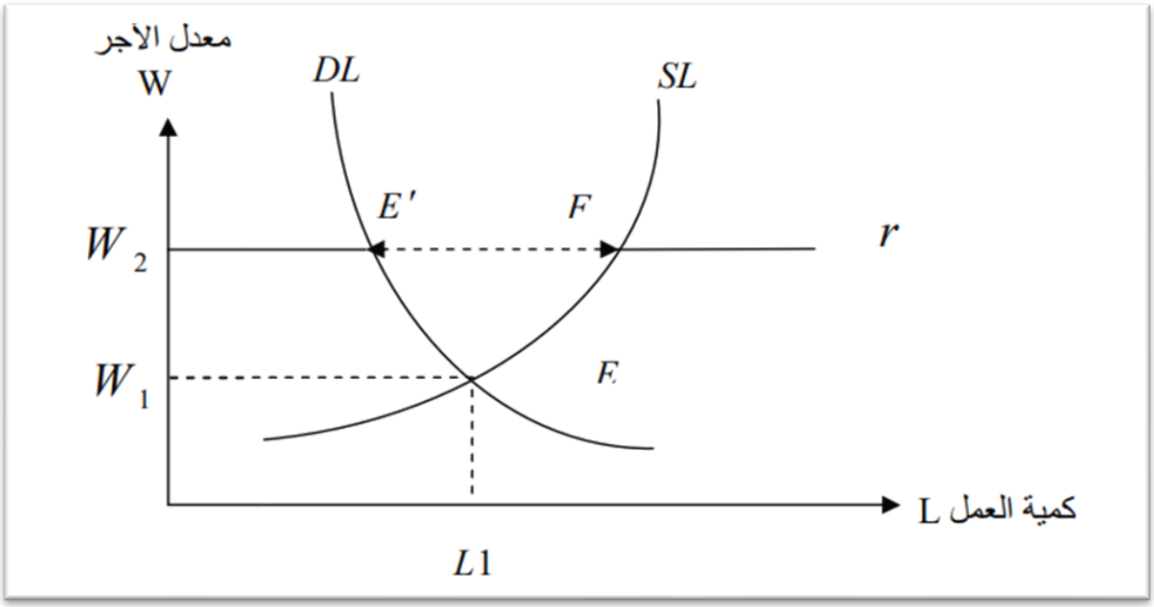

المصدر: رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة، ص168.

من خلال هذا الشكل يتحدد الاجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب ومنحنى العرض عند E وعندئذ تكون الكمية توازنية لعرض العمل والطالب عليه هي OLIومعدل الاجرOWI [2]

بافتراض أنه بسبب قوة نقابات العمال او بسبب تشريع سببته الحكومة قد ارتفع معدل الاجر الى ow2 في هذه الحالة سنجد ان عرض العمل عند هذا المعدل الجديد للأجر يساوي المسافة w2f، في حين إن طلب رجال الاعمال على عنصر

[1] حسام داود ومصطفى سلمان واخرون، مبادئ اقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص:261.

[2] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص:168.

العمل يكون مساويا للمسافة'w2E ، مما يعني ان هناك فائض عرض او بتعبير ادق وجود بطاله تقدر بالمسافة E'Fوبناء عليه لو اردنا ان نقضي على هذه البطالة فلابد من معرفة وجهة نظر الكلاسيك ان نخفض الاجور [1].

وترتكز النظرية الكلاسيكية على ثلاث فرضيات ضمنية هي :

1-فرضية تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لان كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين وفيه ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الاجراء.

- حرية عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل.

- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود اعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل امكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل[2].

2-سوق العمل عند الكلاسيك : ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:

- حجم الانتاج يتحدث عن طريق دالة الانتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الانتاج.

- تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل وليس مقياس للقيمة.

- لا يوجد فائض في العرض الكلي او عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات حيث كل واحدة تشكل تلقائيا وحدة للعرض.

- حرية حركة آلية السوق تؤدي الى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفه تلقائيه ومستمرة وتدخل الدولة غير ضروري .

3-دالة الانتاج وحجم العمل: ان نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الاجر تتجسد في دالة الانتاج التي تربط حجم الانتاج الكلي بتغيرات عوامل الانتاج المتاحة لإنتاج السلع والخدمات مجتمعه في المعادلة التالية:

$$Y= f(L.K.T...)$$

- قام الكلاسيك بتحليل هذه الدالة في المدى القصير حيث يعتبرون كل العوامل كمخزون ثابت ما عدا العمل وعليه يمكن صياغة دالة الانتاج كالتالي:

$$Y= f(L.K.T....)$$

- هذا يعني ان: حجم الانتاج الكلي يتحدث بحجم اليد العاملة المستخدمة (L) وتسار رياضيا بشكل التالي:

$$Y= F (L)$$

- ونفرض تستجيب الدالة للفرضيات المعمول بها تناقص الغلة الاستمرارية قابلية الاشتقاق داله الانتاج هي دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل (L)اي كلما زادت اليد العاملة زاد حجم الانتاج غير أن الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظرا لقانون تناقص الغلة

فتكون بذلك الإنتاجية الخالية للعمل موجبة أي:

---

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص:169.

[2] فارس الشلالي، دور سياسية التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص:14.

$$Y' = f'(L) = (F'(L) \ldots\ldots$$

ولكنها متناقصة: إذا فالإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2–1): تزايد الإنتاج الكلي بمعدل متناقص

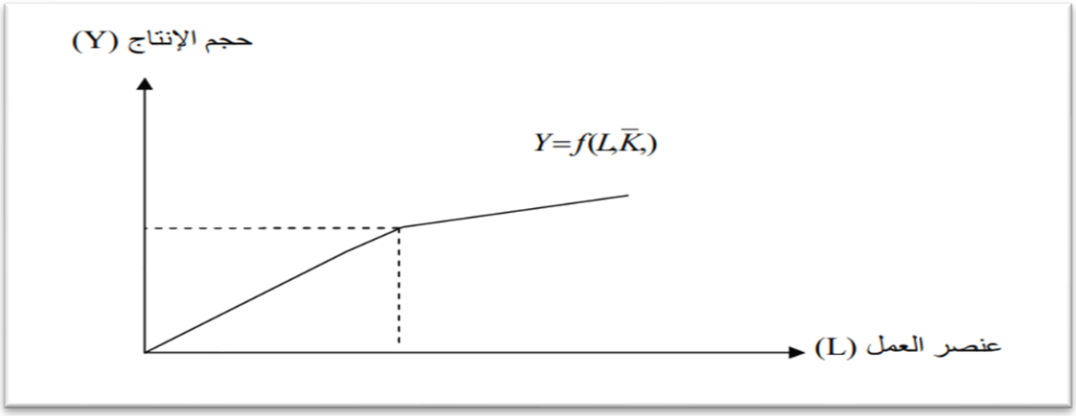

المصدر: محمد الشريف إلمان محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، ص96.

بما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الانتاج عند الكلاسيك فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة في فترة زمنية ما[1].

منحنى الطلب على العمل:

الشكل (2–1): يوضح منحنى الطلب على العمل

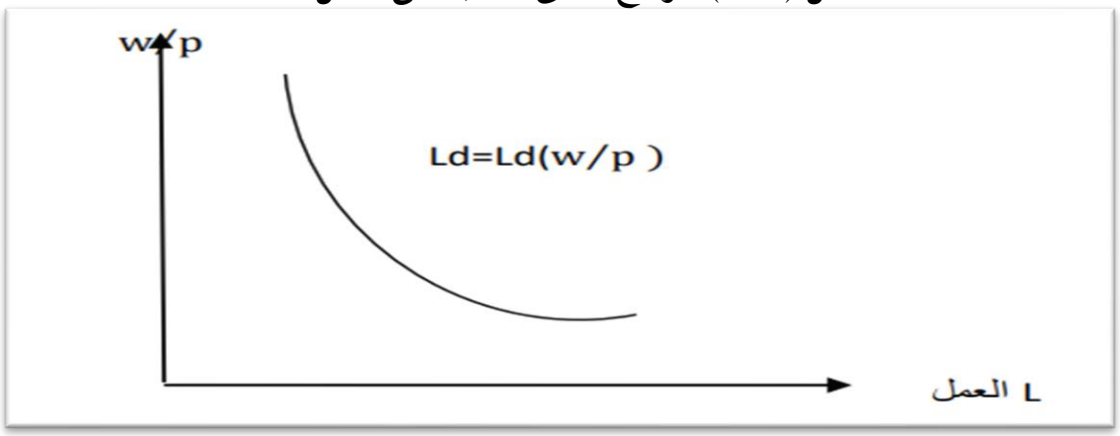

المصدر: محمد صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ص42.

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن الطلب على العمل يرتفع كلما انخفض معدل الاجر الحقيقي، والعكس صحيح كلما ارتفع معدل الاجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل لأن المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي سعر الانتاج ضروري في الإنتاجية الحدية للعمل تتجاوز الاجر المدفوع لهم، من الواضح ان مضاعفه الاسعار والاجور في نفس الوقت سوف تترك قرارات المنتجين الخاصة بالتوظيف ثابتة[2].

[1] شوق فوزي، التحليل الكمي والنظر لظاهرة البطالة في الجزائر، 2006/1990 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2009/2008، ص:34.

[2] عمر صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005، ص:43.

منحنى عرض العمل:

الشكل (1-4): منحنى عرض العمل

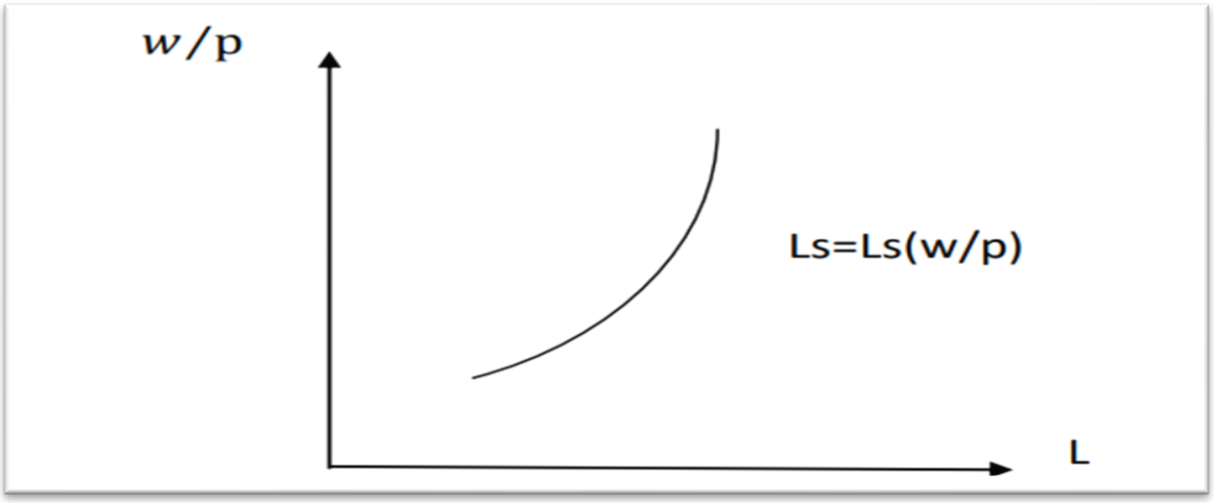

المصدر: محمد صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ص 43.

ان الافراد الذين يعرضون قوة عملهم إذا كانت قيمه السلعة الممكن شرائها باجر ساعة واحده تتجاوز قيمه ساعة فراغ واحده وبالتالي إذا تغير السعر الانتاج بنفس النسبة التي تتغير بها الاجر فان قرارات الافراد الخاصة يعرض قوه عملهم تبقى ثابته نستنتج من ذلك ان عرض العمل يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار الانتاج أي :

$$Ns= Ns\ (w/p)$$

وهذه الدالة تعني أن عرض العمل Ns هو دالة تابعة لمعدل الاجر الحقيقي[1].

4-توازن سوق العمل: يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى العرض على العمل كما هو مبين في الشكل ادناه [2].

الشكل (1-5): منحنى التوازن في سوق العمل

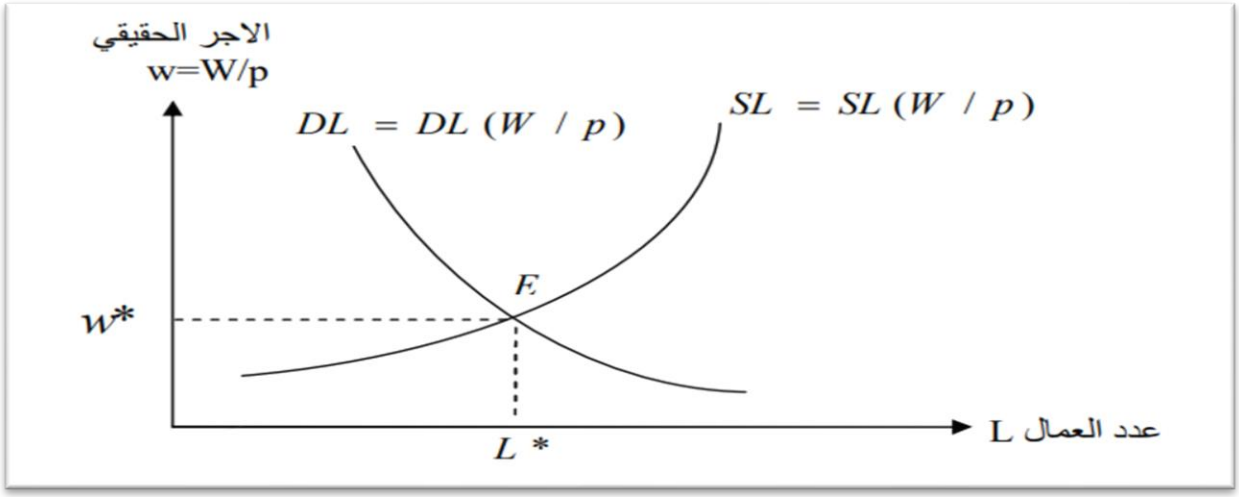

المصدر: محمد صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ص 44.

[1] عمر صخر، مرجع سبق ذكره، ص:43.

[2] عمر صخر، مرجع سبق ذكره، ص:44.

5-النظرية النيوكلاسيكية: يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل بناء على ما جاء به قانون ساي للأسواق الذي يقوم على أن كل عرض سلعي يخلق طلب مساوي له وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي يؤدي الى انخفاض الاجر الحقيقي وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث توازن ويحقق التشغيل الكامل فالتوازن العام في سوق الشغل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة أهمها:

- مرونة حركه الاسعار في السوق التي تعد آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الانتاج.
- سوق العمل في حاله منافسه تامه مع حريه الانتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق
- تجانس عنصر العمل وهذا يعني ان عرض العمل يكون متساوي بين الافراد
- حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل والطلب عليه في السوق، اي ان طلب عرض العمل يرتبطان بالأجر الحقيقي.

اما حدوث البطالة يرجع اساسا الى:

ارتفاع الاجور مقارنة بالإنتاجية المساومة بين ارباب العمل لتحديد الاجر الحقيقي من خلال تحديد الاجر الاسمي، ولهذا فان العمال هم الذين يحددون اجورهم الحقيقية وكل بطالة عند هذا الاجر هي ارادية، فوجود البطالة في هذا الفكر ينطبق على البطالة الاختيارية اذ لا مجال لحدوث بطالة اجبارية، فكل فرد راغب في العمل عند مستويات الاجور التوازنية يمكنه الحصول على وظيفة، فلهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك وجود بطالة اجبارية في الاقتصاد[1].

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

تعتبر ازمة الكساد العالمي 1929 يوم الخميس الاسود نقطة هامة في الفكر الاقتصادي حيث عجزت المدرسة الكلاسيكية عن ايجاد حلها مما ادى الى ظهور مدرسة اقتصادية جديدة هي المدرسة الكينزية بزعامة الاقتصاد الانجليزي كينز، الذي قام بنقد افكار الكلاسيك وقدم بدائل وحلول لمعالجة الازمة ومن الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكينزية نجد:

- يصلح التحليل في الاجل القصير فقط
- للنقود دور حيوي في تسيير الاقتصاد وتطلب لأغراض التبادل والمضاربة والاحتياط.
- لمعدلات الفائدة دور مهم في تحديد مستويات الانتاج وذلك من خلال التأثير على الطلب الاستثماري .
- التوازن الاقتصادي لا يتحقق دائما تشغيلا كاملا مما يؤدي الى احتمال ظهور توازن يصاحبه نقصان التشغيل.
- عدم وجود مرونة تامه في اسعار عوامل الانتاج.

[1] اسماعيل بن علاق، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة، 2005/1990، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:68.

وتوصل كينز الى ان الاقتصاد الرأسمالي وهو اقتصاد الكاسات وتعجز اليات السوق عن استرجاع التوازن التلقائي وان علاج ذلك يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على احداث هذا التأثير، وتتمثل هذه السياسة في تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق وتحفيز الانفاق الاستهلاكي والاستثماري[1].

1-سوق العمل عند كينز: إن معظم الاقتصاديين الكلاسيك اصيبوا بحيرة امام تفسيراتهم للبطالة، لكن البعض منهم دافعوا عن نظرياتهم وقدموا التبريرات التالية:

- تردد اتحادات العمال ومنشئات الاعمال في قبول تخفيض الاسعار والاجور السياسة غير سليمه في تخفيض الأجور
- تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي

لكن بمجيء كينز ومن خلال التحليلات التي قدمها في تحليله لسوق العمل استطاع ان يجعل الدعامات التي يستند اليها الكلاسيك تنهار فما الذي جاء به كينز في تفسير البطالة

2-طلب العمل: يرى كينز انا طلب العمل يتوقف على مستوى الطالب الفعال معناه المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الانتاج الموافق للطلب المتوقع[2]. المصدر: عمر صخري التحليل الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص274

الشكل (1-6) منحنى الطلب على العمل عند كينز [3].

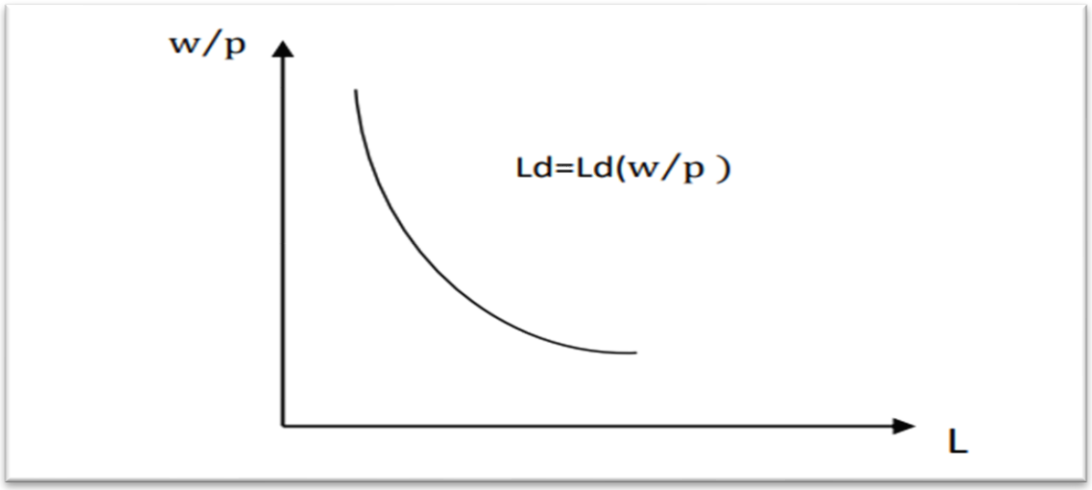

المصدر: محمد صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ص 274.

3-عرض العمل:اختلف كينز عن الكلاسيك في نقطتين هما:

[1] صالح بن علي، رشيد غالية، كمال مصباحي، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1990/ 2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021/2020، ص:16.

[2] وداد عبد العالي، دور سياسة التشغيل في مكافحة البطالة 2016/2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017، ص:15.

[3] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص:274.

رفض كينز اعتبار الكلاسيك بان العمل دالة للأجر الحقيقي فهو يعتبر ان ما يحدد هذا العرض هو معدل الاجر الاسمي، وهو يرى ان العمال معرضون للخداع النقدي اي معرضون في اللاشعور الى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة وغير واضحة .

يتمثل الاختلاف الثاني في امكانية جمود معدل الاجر الاسمي نحو الاسفل اي عدم انخفاض معدل الاجر دون مستوى معين بعباره اخرى يرى كينز ان معدل الاجر الاسمي غير مرن في اتجاه الهبوط، وهو يفرض ان هناك حدا ادنى لمعدل الاجر الاسمي لا يمكن ان ينخفض الى مستوى اقل منه بسبب وجود منظمات نقابية تعمل على حماية العمل [1]

منحنى حالة عرض العمل عند كينز:

الشكل (1-7): يوضح منحنى حالة عرض العمل عند كينز

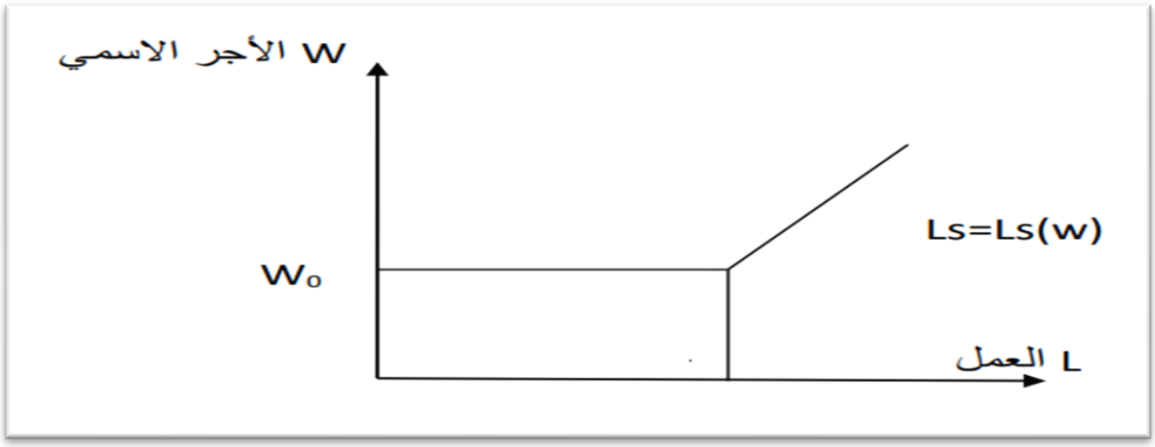

المصدر: محمد صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ص 275.

4-التوازن في سوق العمل عند كينز: يتحدد توازن سوق العمل عند كينز بالمساواة بين عرض العمل وطلب العمل اي (DL/DS) ولتوضيح أكثر كيف يحدث التوازن في سوق العمل عند كينز نستعين بشكل رقم 2-8

الشكل (1-8): توازن سوق العمل عند كينز.

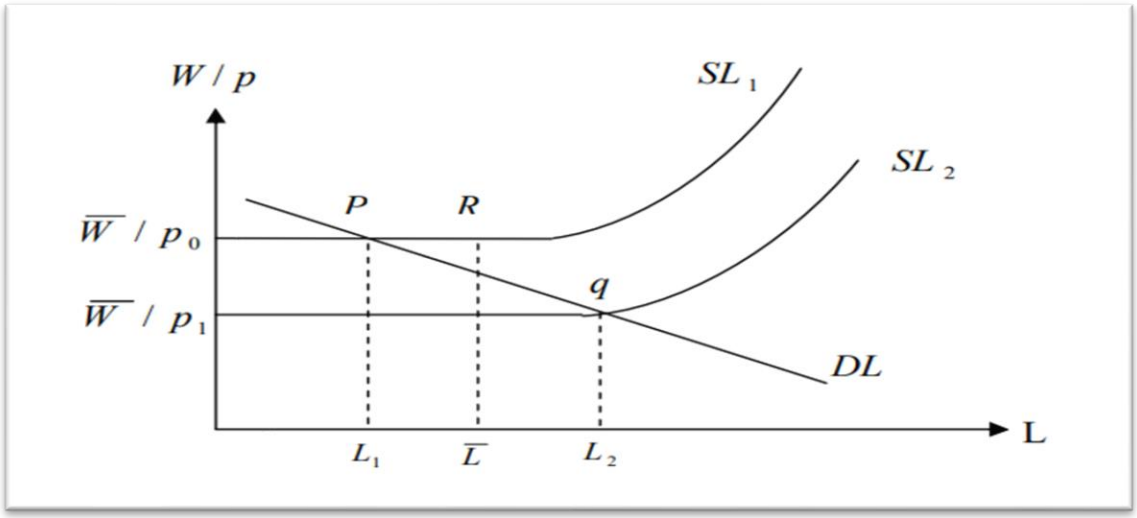

المصدر: بريشي السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع 2007- ص 222.

[1] وداد عبد العالي، نفس المرجع، ص:15.

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتحدد التوازن في سوق العمل بالمساواة بين عرض العمل وطلب العمل ويلاحظ على الشكل ان التقاطع بين منحنى عرض العمل وطلبه يكون في النقطة P التي تقابل حجم الاستخدام L1، ولكن بما ان عدد العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل W/Po يساوي L فان المسافة بين L1 و L تقيس مستوى البطالة الإجبارية اي ان هذه البطالة في راي كينز ليست ناشئة عن تحديد مستوى اجر معين او فرص عمل[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

ظهرت العديد من النظريات الحديثة للبطالة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال ادخال فروض أكثر واقعيه ومن بين هذه النظريات ما يلي:

1-نظرية البحث عن العمل: نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاوله استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وترجع هذه النظرية معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات عن افضل فرص عمل ملائم لقدراتهم وهياكل الاجور المقترن بها وتنطلق هذه النظريات من فرضيتين تاليتين:

- ان البحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة
- وجود حد أدنى للأجور بمعنى ان العامل سوق يقبل اي اجر اعلى منه ويرفض اي اجر اقل منه حاولت النظرية عن الكشف عن اسباب زيادة البطالة بين فئات معينه من قوى العمل خصوصا الوافد بين الجدد وسوق العمل نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق كما ان الانتقال من وظيفة الى اخرى من شانه ان يرفع من معدلات البطالة في فترة التنقل بين الوظائف المختلفة وبالتالي تلخص النظرية الى ان البطالة السائدة في الاقتصاد هي اختيارية.

وبالرغم مما اضافته هذه النظرية عن تحليل بسبب البطالة وتركز ما بين فئات معينة دون الاخرى الا ان ذلك يظل مشوبا بكثير من اوجه القصور وواجهت هذه النظرية عديدا من الانتقادات اهمها:

أ- ترى هذه النظرية ان البطالة السائدة هي اختيارية، ولكن الواقع العلمي بين ان الجانب الاكبر من البطالة يرجع الى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الاعمال، ومن ثمة فان غالبية البطالة تكون اجبارية وليست اختيارية.

ب- اوضحت العديد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة ان الفرد يكون لديه قدرة أكبر عن فرصه العمل الافضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا، من الصعب ارجاع الارتفاع المستمر للبطالة في اي مجتمع لمجرد رغبه الافراد في جمع المعلومات عن سوق العمل .تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الاجر الطويل[2]

2-نظرية تجزئة سوق العمل: تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي توجد فيه عجز في القطاعات الأخرى.

وتفرض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما:

[1] شوق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص:47.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة إثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:46.

2-1السوق الرئيسي: يتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال الحديث، وبالتالي فإن العاملين فيها لابد أن يتمتعوا بقدر عال من المهارات المكتبية سواء عن طريق التأهيل أو التدريب ولو نسبيا، وبحكم كبر حجم هذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة، ومن ثم استقرار العاملين فيها.

2-2 أما السوق الثانية: فتتكون من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم أو تكون وحدات كبيرة لكن أدوات الإنتاج المستخدمة البدائية وتستحد عمالة كثيرة بمهارات متدنية، منتجات هذه السوق قليلة الربحية، وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز ظاهرة البطالة بين افرادها بشكل كبير.

وترجع أسباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تغري إلى تطور النظام الرأسمالي إلى الاحتكار أو إلى تغيرات تقنية[1] .

3-نظرية رأس المال البشري: طور JUGARYBE CER سنة 1964 نظريته المتعلقة بقرار الإستثمار في الراس المال البشري، وتشكل هذه النظرية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين كفرع جديد للتحليل النيوكلاسيكي، إذا ترتكز على مجمل فرضياته، وترتكز هذه النظرية على مجموعة من المؤهلات والمهارات التي يمكن للفرد الحصول عليها عند مزاولته لنشاط ما، فمثلما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير والرفع من الإنتاجية، فأن الأجير أيضا يسعى إلى تراكم معارفه لغرض تحسين راتبه المستقبلي وقد أثبتت بعض التجارب أن الإستثمار في رأس المال البشري يرفع القدرات الإنتاجية للفرد على الأمد المتوسط والطويل، وكل استثمار في هذا المجال يتطلب نفقات يتحملها صاحب العمل.

حيث قارن J.G.BECKER بين العائد على الإستثمار في القوى العاملة (مثل المردود الداخلي لرأس المال البشري المستثمر) من خلال تحسين المعارف والمهارات وبين معدل الفائدة المتحصل عليه أي المقارنة بين كلفة الاستثمار والمردودية المحصلة على أن تكون الأولى اقل من الثانية أي لصالح العمل لضمان استمرار المشروع ثم مناصب العمل[2]

4-نظرية اختلال التوازن: وفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الاجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغيير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير، ونتيجة لذلك فقد تغير السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض في العرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع مما يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى اختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع[3]

5-نظرية الأجور الكفأة: تقوم هذه النظرية على إنتاجية العمال تتوقف على مستوى الاجر الحقيقي، حيث يعتبر Leibenstein ان إنتاجية العمال الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي في كتابه Back-wardness and economic الذي صدر عام 1957، أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في

[1] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر ضمن الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007/2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص:24.

[2] شوقي فوزي، مرجع سبق ذكره، ص:51.

[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص:50-51.

السوق وذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم، وأسباب رفع الأجور بالنسبة لأصحاب العمل هي:

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه، ضف إلى ذلك أن المؤسسة تدفع أجورا أعلى تسعى من وراء ذلك التقليص من وتيرة الانصراف الإداري للعمال.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل، يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهود كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم[1]

[1] شوقي فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

المبحث الثالث: واقع البطالة في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول التي عانت من ظاهرة البطالة ولازالت، حيث بدأت مشكلة البطالة في التزايد مع النصف الثاني من الثمانينات من القرن الماضي وارتبطت بشكل أو بآخر بالأزمة البترولية المعاكسة، سنتطرق في مبحثنا هذا إلى واقع البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: واقع البطالة في الجزائر

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986، كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية والغير رسمية حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في عام 1987م إلى 28% سنة 1995م ليبلغ 30% سنة 1999م، هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة [1]

1-المرحلة ما بين (1967-1978): خلال هذه الفترة أدت الاستثمارات إلى خلق عدد معتبر من مناصب الشغل حيث أدى ذلك إلى ارتفاع متوسط لنسبة التشغيل إلى 4.4% سنويا أي ما يعادل 100 ألف منصب شغل كل سنة، الأمر الذي أدى إلى استحداث ما يعادل 1.2 مليون منصب شغل خلال كل الفترة حيث ساهم قطاع الصناعة ب 28% وساهم قطاع البناء العمومي بـ 30% من عدد المناصب المستحدثة بينما عرفت الفلاحة انخفاض محسوس إذ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في استحداث مناصب الشغل 7.5% وهذا يعني أن السكان النشطين في هذا المجال توجهوا نحو قطاعات أخرى مثل الصناعة، وهذا الوضع جعل معدلات البطالة تنخفض من 33% سنة 1966م إلى 20% سنة 1978م وهو جهد معتبر لأنه غير كاف، لأن النسبة مازالت إلى درجة ما [2].

2-المرحلة ما بين (1973-1985): **[عصر النفط]** خلال هذه الفترة تم التحكم الجيد في معدلات البطالة بحيث كان يتم خلق حوالي 150000 منصب شغل سنويا، ويرجع السبب إلى ارتفاع الذي شهدته أسعار النفط من جهة (زيادة النمو الاقتصاد)، ومن جهة أخرى متابعة التركيز على قطاع الصناعة (استراتيجية الصناعة المصنعة)، باعتباره الكفيل ليخلق مناصب الشغل.

بالقدر الكافي وذلك حتى نهاية السبعينيات، حيث أدت سياسة التصنيع المنجزة إلى تحويل الإتجاه فيما يتعلق بالبطالة وأصبح معدل البطالة 11.1% سنة 1979 بعدما كان 18.6% سنة 1973 ومع حلول عقد الثمانينيات تم امتصاص البطالة بنسبة كبيرة من طرف قطاع التجارة بنسبة 33% على غرار الصناعة التي أصبحت لا تشغل سوى 13.56% وذلك بسبب تباطؤ وتيرة الإستثمارات التي لم تعد تفي بأعباء العمل المطلوب ويعتبر هذا التحويل أهم تحول ميّز مطلع الثمانينيات

[1] بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر (1990-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 9-8 ديسمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص556.

[2] بن دقفل كمال، مجلة العلوم الإحصائية العدد السابع، ص:03.

وعلى العموم تراجعت معدلات البطالة على الفترة السابقة حيث بلغ معدل البطالة سنة 1984م حوالي 8.7% وهو أضعف معدل سجل منذ الاستقلال[1]

3-المرحلة ما بين [1986-2000] البطالة في فترة الأزمة الاقتصادية: حقق الاقتصاد الجزائري نوما لابأس به حتى منتصف الثمانينيات حيث زادت معدلات الاستثمار ومعدل الناتج الداخلي الخام وكذلك معدلات التشغيل وانخفضت معدلات البطالة لكن هذا النمو كان يعتمد أساسا على عوامل خارجية وبصفة خاصة على عائدات النفط فما إن تعرضت أسعار النفط في الأسواق العالمية للانهيار حتى تأزمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالأخص مشكلة البطالة التي بدأت معدلاتها في تزايد كبير، ولقد انخفضت عوائد النفط إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، وبعد فشل سياسة تمويل العجز بالاستدانة لديون خارجية كان طبيعيا البدء في اتباع سياسة انكماشية في الانفاق لغرض التحكم في هذا العجز، وكان من ضمنها الجد من إنشاء مناصب العمل المعروضة فقد تم إنشاء حوالي 75000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة الممتدة من 1985-1989، لينخفض إلى 50000 منصب عمل كمعدل سنوي للفترة 1990-1994، ثم إلى 40000 منصب عمل سنويا كمعدل للفترة الممتدة من 1985-1998، وهذا ما يظهر التراجع الكبير في مناصب العمل المعروضة في سوق الشغل، إضافة إلى دخول الجزائر في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنة 1994م، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وستريح أعداد كبيرة من العمال وأغلقت أكثر من 1000 مؤسسة عمومية سنتي 1994-1998م.

كل هذه العوامل جعلت معدلات البطالة تسجل ارتفاعا كبيرا، كما ان معدل البطالة ارتفع من 20.04% سنة 1989م إلى 29.8% سنة 2000م، أي تقريبا زيادة 150% في مدة 11 سنة فقط[2]

4-المرحلة ما بين 2001-2017م: عرفت الجزائر في الفترة 2001-2011م، تعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية، إضافة إلى اعتماد الجزائر على المقاربة الكينزية القائمة على تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للإستهلاك ما يساعد المؤسسات الإنتاجية على مضاعفة الإنتاج لتلبية هذا الطلب ومنه خلق فرص عمل جديدة وبالتالي انتاج الجزائر سياسة إنفاق توسعية لمحاربة البطالة الذي أدى إلى تفعيل سوق العمل وتراجع معدلات البطالة من 29.7% سنة 2000م إلى 10% سنة 2011م.

5-المرحلة ما بين 2012-2017: لدينا هذا الجدول الذي نلاحظ من خلاله عودة ارتفاع البطالة إلى 11.7% في 2017 بعدما كانت 10% سنة 2011.

الجدول (1-1): تطور معدل البطالة من 2012-2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	11	9.8	10.6	11.2	9.9	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS متاح على الموقع www.ONS.dz الجزائر.

[1] حداد محمد، شريفي صارة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (1966-2017)، جامعة الجزائر 3، ص: 08.

[2] حداد محمد، شريفي صارة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (1966-2017)، جامعة الجزائر 3، ص: 08.

ويعود هذا الإرتفاع في معدلات البطالة إلى تراجع الإنفاق العمومي على الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل، حيث تم تجميد العديد من المشاريع وتقليص الوظيف العمومي، وهذا نتيجة تراجع إيرادات الدولة جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية[1].

6-المرحلة ما بين (2022/2018): منذ نهاية 2019، بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض قليلا حيث بلغت عام 2018 إلى 11.7% وصلت نهاية 2019 إلى 11.4% حيث انخفضت بحوالي 3% من نسبتها، وفي بداية 2020 بدات معدلات البطالة في الارتفاع بسبب غلق المصانع ومئات الشركات بسبب جائحة كورونا، استمرت معدلات البطالة بالتذبذب بسبب الجائحة حيث بلغت في 2022 إلى 11.1%.

الجدول (1-2): تطور معدل البطالة من 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة %	11.7	11.4	13	12.7	13.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS متاح على الموقع www.ONS.dz الجزائر.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

إن الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة للبطالة غنية عن التعريف بحيث لا يمكن التهويل من شانها والقول بانها نتيجة مؤقتة بالسياسات تدبير الازمة المعتمدة في الجزائر منذ منتصف الثمانينات كما تحاول ان تقنعنا بذلك المؤسسات المالية والدولية.

وعلى الرغم باعتبار ان العالم كله يعاني من مشكلة البطالة واننا نمثل استثناء في هذا الخصوص فرغم توفر جذور عميقة لاسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري الا انه هناك عوامل جديدة ساهمت في تفاقم البطالة في بلادنا خلال السنوات الاخيرة يمكن اجمالها فيما يلي:

1-الاسباب الخارجة عن سيطرة الدولة: انخفاض اسعار المحروقات حتى بداية الثمانينيات حققت الجزائر نمو لا باس به اذ زادت معدلات الاستثمار والتشغيل، وقفز الانفاق بشقيه العائل والحكومي الى مستويات مرتفعة وزادت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وانخفضت معدلات البطالة لكن هذا النمو كان غير متكافئا وهشا لانه يستند الى عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، ومن ابرزها اسعار عوائد النفط، هذه العوامل للتدهور حتى تعرض الاقتصاد الجزائري لقوة معاكسة وبين اخص مسالة البطالة وتوفير فرص العمل الذي اتجه نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1985، عند تسجيل الانخفاض العالمي في اسعار النفط وتواصل الانخفاض حتى سنة 1986 وكان ذلك تاشير سلبي قوي على احوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة وعلى المناخ الاقتصادي بصفة عامة[2]

2-تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن الازمات الداخلية التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي ادى الى دخول دول الشمال الصناعية سنوات 1960، في سيرورة اعادة هيكلة اقتصادياتها وافقتها تقليص في نشاطات عدة قطاعات صناعية مما تسبب في احجام مرتفعة من البطالة .

[1] حداد محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[2] مادي حمزة، اثر علاقة فيليبس على الاقتصاد الجزائري، (1991/ 2019)، مذكرة مقدمة للماستر تخصص اقتصاد، (2019/ 2020) ص:31.

وكان تحويل هذه الاثار السلبية الى دول العالم الثالث هو الحل الامثل لها من خلال تخفيض الاسعار النسبية للمواد الاولية بما فيها المحروقات الموفرة من طرف دول العالم الثالث، وعليه فان تبعية الاقتصاد الجزائري للدول المتقدمة مزدوجة من جهة تصدير المحروقات ومن جهة اخرى استيراد الالات ومستلزمات القاعدة الصناعية وهذا ما جعل اثار سياسة دول الشمال واضحة في الاقتصاد الجزائري وتبرز اساسا في سوق الشغل بطريقة مباشرة ويتجلى هذا في معاودة البطالة للارتفاع، انطلاقا من سنة 1985 هذه السنة التي صاحبها انهيار الاقتصاد الجزائري، الذي اثبت نجاح سياسة الدول الغنية والمتمثلة في تعطيل اقتصاديات الدول المصدرة للبترول.

3-العامل الديموغرافي: منذ الاستقلال عرف النمو الديموغرافي في الجزائر زيادة مرتفعة يعتبر من بين اعلى النسب في العالم اكثر من 3% خلال ثلاث عقود، وفي نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة الانتقال الديموغرافي، اين سجل انخفاض في الزيادة الطبيعية واستقرت نسبة 2.8% ستتراجع الى 2.15% سنة 1997 [1]

4-الاسباب الداخلية (من ادارة الدولة الجزائرية): عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل اذ أن السياسة التعليمية في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجيات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وايضا في الزيادات التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية، من الخريجين دون ان يكون هناك طلب حقيقي لسوق العمل.

- ✓ التزايد المستمر في استعمال الالات مع ثبات مستويات الانتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.
- ✓ سوء تخطيط اليد العاملة
- ✓ التوزيع الجغرافي للسكان دون زيادة الهجرة الداخلية للسكان من الريف الى المدينة.

بل وايضا من الولايات الاقل جاذبية لفرص العمل الى الولايات الكبرى الاكثر جاذبية للعمل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للانفاق العام وتمركز المؤسسات الانتاجية في المدن الكبرى، أدى الى تفاقم ظاهرة البطالة في التجمعات السكانيه الكثيفة[2]

- ✓ استثمار الحكومة للاموال العامة في الاسواق المالية الخارجية، مما يحرم البلد من مشاريع تخلق فرص عمل لابناء الوطن.
- ✓ احلال العمالة الوافدة محل المحلية
- ✓ تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية التي دفعت الى سياسه التقشف[3]

المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة لتخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة نهاية التسعينيات التي تمثلت في مجموعة الاختلالات الداخلية كالمديونية وخارجية، كتدهور اسعار المواد الاولية وبغيت معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة الى سياسات تصحيحية لكن لم يسلم تطبيق هذه الاصلاحات من الاثار السلبية التي ادت الى تفاقم مشكلة البطالة، لهذا تم التطرق في هذا المبحث للتعرف على الاجراءات المتخذة من الحكومة الجزائرية لتخفيف من هذه الظاهرة.

---

[1] دايمي بلال، دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر (2013/1980)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد كمي، (2015/2014)، ص:62.

[2] الشريفي ساره، حداد محمد، مرجع سبق ذكره، ص:201.

[3] ساميه فقير، مداخلة من المؤتمر العلمي الوطني الرابع حول سياسات تشغيل فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة للحد من البطالة (بين 22 23 نوفمبر 2017)، ص:5.

1-الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل: نجد ضمن هذه الاجهزة برنامجين هما:

1- برنامج تشغيل الشباب

2- جهاز الادماج المهني

1-1برنامج تشغيل الشباب: يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب المتراوح اعمارهم ما بين 16 و 30 سنة بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة، المضمنة من قبل الجماعات المحلية والادارات والوزارات المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء والاشغال العمومية، وفي تكوين طالبي العمل لاول مرة دون تاهيل خاصة المقصيين من هذا النظام التربوي لتسهيل ادماجهم في الحياة المهنية.

ان تطبيق هذه البرامج كشف عن بعض النقائص منها:

- مركزية نظام التسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب .
- التنظيم والاجراءات الهامشية على المستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتداخلين ومتابعتها[1]

1-2 جهاز الادماج المهني: قامت الدولة بوضع جهاز المساعدة على الادماج المهني، هذا الاخير يمنح لطالبة العمل المبتدئين فرصة لادماجهم لدى الشركات العامة والخاصة والادارات العمومية وذلك بالدعم الكامل ماليا من قبل الدولة، يعرف جهاز الادماج المهني انه جهاز موجه لطالبي العمل المبتدئين تتكفل بهم الدولة ماليا يتم تسيير جهاز المساعدة على الادماج المهني من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل، والهدف من الجهاز :

- تشجيع ادماج مهني للشباب
- محاربه البطالة بمنهجية اقتصادية
- تحسين معارف ومؤهلات اليد العاملة خلال فترة الادماج[2]

بالنسبة للقروض التي خصصتها الدولة لتمويل هذا البرنامج فقد بلغت 2.6 مليار دج استهلك منها 80% في نهاية سنة 1997 و2.3 مليار سنة 1998 الا ان هذه النتائج تظل دون تحقيق تكافؤ حسب احصائيات 1998.

ان جهاز الادماج المهني لم يعطي النتائج المرجوه منه وذلك الاعتبارات التاليه [3]: اقتصرت الوظائف الماجورة بمبادرة محلية على الاشغال غير المنتجة وذات تاهيل ناقص .ربط منح المستفيدين بالحد الادنى الوطني المضمون لسنة 1990 الذي حدد 2500 دينار كل شهر، وبالتالي يعتبر اعانة وليس اجرا.

غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في اطار انشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة وغياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين.

الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل[1]

---

[1] بن معزوزي منير، مرجع سبق ذكره، ص:58.

[2] eduschool.onec.com

[3] مدني بن شهره 2009 الاصلاح الاقتصادي وسياسه التشغيل التجربه الجزائريه دار الحامد للنشر عمان الاردن ط1 ص276.

2-أجهزة تسيير الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:

أولا: الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM : هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري انشات بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 18 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للامر 42/51 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة بالمرسوم رقم 99/62، تكمن مهمتها الاساسية في تنظيم سوق الشغل ويشير العرض والطلب وتشمل طالبي العمل من كل الفئات واصحاب العمل باستثناء الادارة العمومية التي يخضع الشغل فيها الى اجراءات اخرى تحت اشراف المديرية العامة للوظيفة العمومية وهي مهيكلة على النحو التالي:

- المديرية العامة
- اكثر من 157 وكاله محليه
- 10 وكالات جهوية

مهام الوكالة الوطنية للتشغيل: من ضمن مهامها نجد:

- تنظيم ومعرفة السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها
- جمع عروض وطلبات العمل والربط بينهما
- متابعة تطور اليد العامله الاجنبيه بالجزائر في اطار التشريع والتنظيم المتعلق بتشغيل الاجانب وتنظيم البطاقه الوطنيه للعمال الاجانب وتيسيرها.
- ضمان تطبيق التدابير الناجمه عن الاتفاقيات المحليه والدوليه بمجال التشغيل[2]

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:CNAC يعمل هذا الجهاز على إعادة ادماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل وقد سمح الاحتفاظ بـ 1.837 منصب شغل وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز امكانية تمويل انشطة العاطلين عن العمل الذين تتراوح سنهم من 35 الى 50 سنة، والذي سمح بالمسابقة على 20642 ملف وهدفه حماية العمال والمسرحين لاسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكر قد خلق المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة من الشباب الراغبين في انشاء مؤسسات وكذلك العمال الذين تعرضوا لتسريح لاسباب اقتصادية[3]

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تهدف هذه الوكالة الى تشجيع الاستثمار خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس ايجابا في احداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حد البطالة منذ انشاء الوكالة، سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الانتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دج مما سمح بتوفير 178166 منصب شغل وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار[4].

---

[1] بن معزوزي منير، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2] علي دريدي، سياسة التشغيل في الجزائر في ظل التعددية السياسية،(2019/1990)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (2019/2018)، ص: 32.

[3] عقلي فضيلة، مداخلة بعنوان البطاله تعريفها واسبابها واثارها الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 11.

[4] عقلي فضيلة، نفس المرجع، ص:12.

رابعا: عقود ما قبل التشغيلCPE :وهو برنامج تم اطلاقه سنة 1998 موجه لفئه الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعية حيث يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز و هو يهدف الى تشجيع ادماج حاملي الشهادات الى سوق العمل سجلت الوكالة منذ انطلاقها الى غاية 2001-142695 طلبا فيما وصل عدد المناصب المفتوحة 39373 منصب حسب وكالة التنمية الاجتماعية بغلاف مالي قدره 75000 دج لكل مستفيد[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب اونساج

لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتاطير سياسة دعم التشغيل في 2 جويليه 1996 والمتعلق بدعم التشغيل شباب مع تحديد اشكال هذا الدعم وتكفلت بتاطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق
- تدخل البنوك حسب المنطقه الاقتصادي والمالي فيما يخص تقييم الاخطار واتخاذ الاراء لتمويل المشاريع
- اعادة تركيز تدخل السلطات العموميه في مهام المساعدة من خلالها يستفيد الشخص صاحب المشروع من مساعدة مجانية (استقبال، مرافقة، تكوين).
- امتيازات جبائية
- الاعانات المالية[2]

خامسا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM : دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر اداة لمكافحة الفقر والبطاله ذلك انه موجه لكل شخص عاطل عن العمل ويتراوح سنه بين 18 سنة و 60 سنة حيث يمثل منح قرض بنكي لدعم عملية انشاء نشاط يختاره صاحب الطلب ويتراوح المبلغ بين 50000 و 350000 دج لمدة خمس سنوات، وفي سنة 2004 انشات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم 14-04 المؤرخ في جانفي 2004 كهيئه ذات طابع خاص تهدف الى تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم اصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خرق نشاطات لحسابهم، وكما تهدف الى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها [3]

سادسا.الاشغال ذات المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة HIMO: انشا هذا الجهاز على اساس القروض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للانشاء والتعمير سنة 1997، بهدف تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الاقل نموا بهدف انشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات

[1] بوسليمان زينب، تاشير بعض متغيرات اقتصادية على البطالة، (2015/1990)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، ص:32.

[2] سامية فقير، مرجع سبق ذكره، ص:13.

[3] وردة علوش، دراسة قياسية لاثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر العدد 12 الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر ، ص48..

والري والمحافظة على بيئة الغابات ومشاريع اخرى خاصة بالاصلاحات الحضارية، وما يميز هذه الاشغال لا تتطلب تاهيل عالي ولا معدات ضخمة [1]

[1] بوسليمان زينب، مرجع سبق ذكره، ص:31.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى أهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة وتبين لنا ان البطالة وان تعددت التعاريف، لكن لها منطق واحد وايضا تحدثنا في هذا الفصل الى جميع اصناف البطالة المختلفة، وكذلك شرحنا اهم الاسباب المسببة لها سواء من الناحية الاقتصادية والسياسية او من الناحية الاجتماعية، وذكرنا بعض الاثار التي تسببها البطالة، ولخصنا في المبحث الثاني النظريات المفسرة للبطالة سواء النظريات التقليدية او الحديثة وكمبحث ثالث تطرقنا فيه الى واقع البطالة في الجزائر والاسباب لظاهرة البطالة الداخلية والخارجية وختمنا فصلنا هذا بالمطلب الذي يتحدث عن بعض الاجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية لغرض التحقيق من ظاهرة البطالة.

الفصل الثاني:

واقع التضخم في الجزائر

تمهيد:

كثيرا ما تسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الالسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم نظرا للاثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية او من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند اليها كل منها وهذا ما ادى الى تعدد السياسات والاساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، او على الاقل الحد من تفاقمها وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب الملمة لظاهرة التضخم من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: الاطار النظري للتضخم

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: واقع التضخم في الجزائر والاجراءات المتخذة للحد من التضخم

المبحث الأول: الاطار النظري لظاهرة التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة قديمة النشأة تمتد من العصور القديمة، حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الاسعار منذ القديم ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة النقود عند اكتشاف مناطق جديدة غنية بالذهب والفضة، ومع مرور الزمن اصبحت ظاهرة التضخم اكثر خطورة على اقتصاديات الدول ونظرا للاهمية البالغة التي يكتشفها التضخم يتسم التطرق في هذا المبحث لمختلف المفاهيم الاساسية للتضخم مرورا بالاسباب واثار حدوثه.

المطلب الأول: تعريف ظاهرة التضخم وأنواعه

ان ظاهرة التضخم تعتبر اشد الظواهر تعقيدا بالاقتصاد كما تعددت المفاهيم الخاصة بالتضخم وهذا راجع الى اختلاف الضوابط التي تحكمه، يمكن اعطاء جملة من التعاريف كما يلي:

اولا. تعريف التضخم: يعرف التضخم أنه حركة صعودية للأسعار، تتصل بالاستمرار الذاتي ينتج عن طائر الطلب الزائد عن قدرة العرض، وكما جاء في المعجم الوسيط هو زيادة النقود او وسائل الدفع الاخرى على حاجة المعاملات ويرجع التضخم في جوهره الى اضطراب قوى الانتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الافراد المتزايدة [1]

ثانيا. ويعرف التضخم: هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار لفترة ممتدة من الزمن وعليه يكون الاقتصاد في حالة تضخم عندما يكون هناك ارتفاع في الاسعار ليست سلعة واحدة او عدد قليل من السلع وانما في المستوى العام للاسعار الذي عادة ما يعبر عنه من خلال الرقم القياسي للاسعار او التكاليف المعيشية، كذلك يجب ان يستمر هذا الارتفاع في الاسعار بصورة متواصلة ودون انقطاع لفترة من الزمن لا تقل عن سنتين او ثلاثة حتى يقال ان التضخم يعيش حالة تضخم [2]

ثالثا. يعرف التضخم inflation : بانه الزيادة المستمرة في المستوى العام للاسعار لذا لا يعد تضخما الزيادات الطارئة في الاسعار لسبب او لاخر من قبيل ارتفاع الاسعار بسبب العوامل الموسمية او العربية، كما ان الزيادة في الاسعار لا تعني ان تكون لجميع السلع فقد ترتفع اسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الاخر ثابتا، اضافة الى انه لا يشترط ان تكون زيادة الاسعار متساويه لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة وبغض النظر عن الاسباب المؤدية الى ارتفاع الاسعار الا انها تعني انخفاض القوة الشرائية بحيث تصبح كتلة نقدية كبيرة تضارب سلعا قليلة، بحيث تؤدي الى ارتفاع الاسعار بمعنى حدوث طائر في الطلب النقدي عن قدرة العرض السلع،ي وفي اوقات التضخم فان المستهلكين سيدفعون اسعارا اعلى مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات [3].

رابعا: يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه الوحدة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراءها بهذه الوحدة من النقد.

---

[1] حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الوراف للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص:32.

[2] احمد بركات، مدخل الاقتصاد، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ص:120.

[3] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف، كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص:271.

هذه الكمية من السلع تزيد بارتفاع أثمانها وتقل بانخفاض هذه الاثمان، ومن هنا فإن هناك تناسبا عكسيا بين القوة الشرائية لوحدة النقد وبين المستوى العام للأسعار، فالتضخم لا يتمثل في زيادة مستمرة في سعر منتج واحد فقط أو الزيادة لمرة واحدة فقط في متوسط المستوى العام للأسعار، بل هو الزيادة المستمرة في الأسعار على نطاق واسع، تترك أثر ملحوظ على الاقتصاد.

لأن المعنى الشائع بين معظم الاقتصاديين لظاهرة التضخم هو الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولكن لا يمكن تفسير أي ارتفاع في الأسعار بوجود تضخم، حيث يعرف "كاردينر أكلي" التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار واستنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع.

ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين القوة الشرائية لعملة اقتصاد ما مقارنة مع المستوى العام للأسعار، فالتضخم ما هو إلا انعكاس لقيمة العملة ممثلة في قدرتها الشرائية للسلع والخدمات، وهو الامر الذي يتجلى في الارتفاع المستمر والمتسارع في المستوى العام للأسعار مصحوبا بتراجع القدرة الشرائية للعملة الوطنية[1].

طرق قياس التضخم: هناك العديد من الوسائل لقياس التضخم ومن الطرق الشائعة أنه يحسب وفق المعادلة التالية[2]:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في سنة سابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$$

ثانيا.انواع التضخم: ان تعدد المفاهيم الخاصه لكلمة التضخم ادى الى وجود انواع متعددة لها على ان هذا لا يعني تواجد روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الانواع بمظاهر خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها ونذكر اقسام التضخم في هذا المطلب الى ما يلي :

هناك معايير مختلفة تتحكم في تحديد انواع التضخم وشكله مثالا على ذلك مدى تحكم الدولة في الاسعار: يحتوي هذا المعيار على نوعين من الاتجاهات التضخمية:

- **التضخم الاصيل او الصريح:** ويحدث عندما لا تقابل الزياده في الطلب الكلي زيادة الانتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.
- **التضخم المكبوت:** وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الاسعار نتيجة لوجود العوائق او الضوابط والتي تحد من ارتفاع الاسعار نتيجة الرقابة على الاسعار بسبب التدخل الحكومي واتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الانفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار، وتجدر الإشارة الى ان القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الاسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية، بل انها تؤجل الى ان تؤدي دورها في ارتفاع الاسعار[3]
- **مدى حدة الضغط التضخمي:** الظاهرة تمر بمستويات مختلفة ومتفاوتة الخطورة وعلى حسب هذه الاخيرة نصنفها الى ثلاث اصناف وهي كالاتي:

[1] موجاري رضوان، بولونير عبد الوافي، بوطلاوي عمار، العلاقة بين ظاهرة البطالة ومعدلات التضخم في ظل منحنى فيليبس الجزائر، دراسة حالة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، ع03، ديسمبر 2022، ، ص:84.

[2] مادي حمزة، أثر علاقة فيليبس على الاقتصاد الجزائر (1991-2019)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر، علوم اقتصادية وتجارية والتسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2019-2020، ص03.

[3] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص:273.

1.التضخم الجامح: اشد انواع التضخم اثارا وضررا على الاقتصاد حيث تتوالى الارتفاعات على الاسعار دون توقف وبالتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها توسيط للتبادل وبالتالي استغلال النقود في قطاعات غير انتاجية مبددة للثروة وانخفاض في المدخرات القومية.

2.التضخم الطبيعي: غير اعتيادي ينشا نتيجة الظروف الطبيعية الفاصلة نتيجة الزلازل فهي حافز لظهور التضخم .

3.التضخم الحركي: هو سيمة من سمات النظام الراسمالي فيعبر عن حركات الظواهر الراسمالية كالازمات الاقتصادية المتجددة[1]

المطلب الثاني: اسباب التضخم والاثار الناجمة عنه

الفرع الأول: اسباب التضخم

1-التضخم الناشئ عن زيادة الطلب: كما هو معروف انه اذا تساوى العرض والطلب بنفس السلع فان السعر يتحدد قيمته اما اذا زاد عدد الطلب مع ثبوت العرض ينتج ارتفاع في الاسعار وهذا في المفهوم البسيط اما في الاقتصاد الكلي يتجلى هذا السبب في العناصر التالية:

- زيادة الانفاق الاستهلاكي
- العجز في الميزانية
- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك
- تمويل العمليات الحربيةالارتفاع في معدل الاجور[2]

2- التضخم الناشئ عن التكاليف :ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية او غير الصناعية كمساهمة ادارات الشركات في رفع رواتب واجور منتسبيها من العاملين، ولا سيما الذين يعملون في المواقع الانتاجية والذي ياتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور[3]

3-التضخم الهيكلي :وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الانتاج الراسمالي بالقوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام، والبناء الاقتصادي وهو يتمثل في مجموع العلاقات والنسب الثابتة التي تمتد خلال الزمن والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية التي ترتبط بعملية الانتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع ويرتبط التضخم الهيكلي بالعوامل التالية:

- تعاظم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الانتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان الخارج للاستيراد للمواد الأولية.
- عدم استمرار عوائد الصادرات يخفض الايرادات الحكومية ويؤدي الى استخدام القوى للتمويل في ميزان المدفوعات الذي يتمخض عليه ارتفاع الاسعار[4]

---

[1] احمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص:125.

[2] اقشيش روميساء، تاثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، (2018/1987)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، (2020/2019)، ص:10.

[3] احمد بركات، مرجع سبق ذكره، ص:121.

[4] دايمي بلال، مرجع سبق ذكره، ص:43.

3-التضخم الناشئ عن العرض :ينشا هذا النوع من التضخم لاسباب اختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائل عند مستوى التشغيل التام يعود الى سياسة الانفاق العمومي وفائض النقد المتداول، لتحقيق البرامج والاهداف التي يمكن للجهاز الانتاج توفيره عند مستوى التشغيل التام، ويرجع هذا النقص الى عدم كفاية الجهاز الانتاجي وعدم مرونته[1]

الفرع الثاني: آثار التضخم:تتمثل أهم الاثار السلبية التي قد يحدثها التضخم الاقتصادي على الفرد والمجتمع كما يلي:

1.أثر التضخم على اعادة توزيع الدخل: ان التضخم كما اوضحنا هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، بمعنى انخفاض القوة الشرائية للافراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية، او انها تغيرت بمعدلات اقل من معدل زيادة الأسعار، ان اول الفئات المتضررة من ذلك هم اصحاب الدخل الثابت (الموظفون) لان دخولهم يرتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغيير الاسعار ويزداد ضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع الاسعار اعلى لذا يرى الاقتصاديون ان ذوي الدخل المحدود هي الفئات التي تكون اشد ضررا في حالة التضخم من الفئات ذات الدخل المرتفع لان دخولهم يتسم بالمرونة عند ارتفاع الأسعار، لانهم سيحصلون على دخول اعلى من جراء زيادة اسعار منتجاتهم وهي دخول تفوق الزيادة المستمرة في الاسعار بمعنى انه يحصل اعادة توزيع للدخل من ذوي الدخل المحدود الى ذوي الدخل المرتفع اذ ان تغيير الدخول للافراد المجتمع بالنسبة نفسها لا يحدث اي مشكلة، لأن حصة كل فئه ستبقى بدون تغيير.

2.اثر التضخم على ثروة الفرد: يتوقف تاثير التضخم على ثروة الفرد في الصورة التي يحتفظ بها على اصوله التي يمتلكها، بالنسبة للاصول العينية كالسلع والاراضي والمباني والذهب اذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فانه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، اما اذا أراد الاستثمار فيها فانها تذر عليه ارباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للاصول المالية فيتوقف تاثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم[2]

3.اثر التضخم على الادخار القومي : يساهم التضخم في زيادة الادخار الاجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات، فترتفع اسعارها وينجز عن هذا الارتفاع زيادة الانفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الافراد، فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية ومن جهه ثانية يؤدي التضخم الى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للانفاق على السلع الضرورية [3]

4.أثر التضخم على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الاسعار المحلية الى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة باسعار السلع المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة مما يحدث عجز في ميزان المدفوعات [4]

5.اثر التضخم على الاستثمار: يؤدي الارتفاع المستمر في الاسعار الى شيوع حاله ان لا يقين في اتخاذ قرارات الاستثمار اذ يجد المستثمرون صعوبه في تقدير تكاليف الانتاج في المستقبل وتقدير الاسعار المستقبليه لذا فانهم سوف يلجاون الى مشروعات

---

[1] غازي حسين، عناية التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص:115.

[2] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

[3] محمود حسن، الوادي كاظم، جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007، ص:161.

[4] رانيا الشيخ طه، التضخم واثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، ص:07.

التي تمتاز بمده استيراد قصيره ويعرفون عن الاستثمار في المشروعات الانتاجيه الضخمه وانهم يستثمرون في اسواق المال والمضاربه بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف اثار ضاره على الاقتصاد[1]

[1] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص:276.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

إن مشكلة التضخم تعتبر ظاهرة عامة تعاني منها كافة النظم الاقتصادية على اختلافها لذا حاول العديد من الاقتصاديين تفسير هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، فمن أهم النظريات التي فسرت التضخم نجد:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية لتفسير التضخم

تعتبر هذه النظرية من اهم النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للاسعار وما يحدث فيه من تقلبات، اذ أن في إطار معادلة التبادل التي صاغها ارفنج فيشر للتعبير عنها يتناسب المستوى العام للاسعار تناسبا عكسيا مع كمية النقود على اساس تحقق عدد من الافتراضات الضمنية والظاهرة في معادلة التبادل.

وقد حاولت هذه النظرية تحليل عن طريقة الكيفية التي بموجبها يتم تحديد المستوى العام للاسعار والتقلبات التي تطرح عليه ووفقا لافتراضات النظرية، فانه اذا كانت سرعة تداول النقود ثابتة وكذلك حجم المعاملات ثابتا فان المستوى العام للاسعار سيتغير بتغيير كمية النقود المعروضة في المجتمع، وبمعنى آخر يرتفع المستوى العام للاسعار او ينخفض تبعا لارتفاع او انخفاض كمية النقود المعروضة في ظل ثبات سرعة تداول النقود وثبات حجم المبادلات كما يوضح في الشكل التالي :

الشكل (2-1): المستوى العام للأسعار

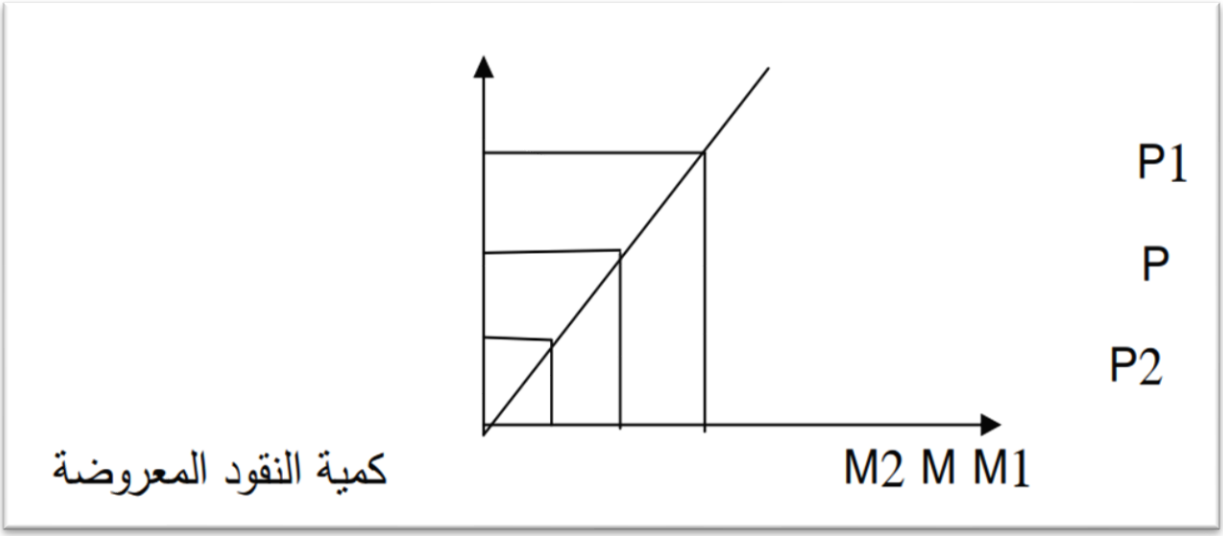

المصدر: عمران فوزية، دور سياسة النقدية في مكافحة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال المرحلة 2000-2016) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، ص 52.

ومن الرسم التوضيحي يظهر ان الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشا عن التغييرات فيما بين كمية النقود المتداولة من جهة والحجم المتاح من السلع والخدمات من جهة اخرى اذ أن المستوى العام للاسعار يمثل عاملا سلبيا كونه عنصرا ثابتا للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة، فإن أي تغيير سواء بالزيادة او بالنقصان في كمية النقود المعروضة، يشترك اثره بنفس القدر في المستوى العام للاسعار لذا نلاحظ ارتفاع P الى P1 نتيجة لتغيير النقود [1]

[1] عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، دراسة حالة الجزائر، (2016/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2019/2018)، ص:52.

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر الى النقود بأنها مثل باقي السلع الاخرى فيما يخص بتحديد قيمتها، وهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب حيث تحدد قيمة النقود بالتغيير الحاصل في الطلب او التغيير الحاصل في العرض او كليهما.

ومن أهم الفروض والدعائم التي ترتكز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي:

- كمية النقود هي العامل الهام في التاثير على حركات الاسعار.
- تتناسب كمية النقود عكسيا مع القيمة التي تمثلها اي انه اذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود .
- تتناسب كمية النقود طرديا مع الاسعار اي اذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الاسعار وبنفس النسبة والعكس صحيح.
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج [1]

ويمكن توضيح مضمون نظرية النقود كالتالي:

1-معادلة فيشر: وتعد معادلة فيشر من اقدم النظريات التي تناولت النقود وتفسير تقلباتها، وتقوم على ان التضخم يرجع الى تزايد كمية النقود، بمعنى ارتباط التضخم بصورة أساسية بعرض النقود اي ان قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب على النقود شانها في ذلك شان بقيه السلع الأخرى، وعلى ذلك ترتبط التغيرات في قيمة النقود بمجموعة من العوامل التي ترجع الى التغيرات في الطلب على النقود او التغيرات في عرض النقود او في كليهما معتمدة في ذلك على معادلة التبادل **the (equation)**.

ووفقا لهذه المعادلة التي صاغها الاقتصادي الامريكي **vwi'ng fisher** والتي ترى بان التغيرات في قيمة النقود وتتناسب عكسيا وبنفس النسبة مع التغير في كميتها، وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود وكمية المبادلات، اي انه وفقا لهذه النظرية فان المستوى العام للاسعار يتناسب طرديا مع التغيرات في كمية النقود، بحيث ترتفع الاسعار عند زيادة كمية النقود وينخفض الاسعار عند انخفاض كمية النقود وذلك بناء على افتراض ان الزيادة التي تحدث في كمية النقود توجه مباشره نحو الانفاق بمعنى انه لا يوجد اكتناز [2]

2-معادلة كمبريدج للارصدة النقدية: يعود لالفرد مارشال وفيجو وأعضاء مدرسة كمبريدج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، ترتكز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد اساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار ان هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الافراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل ويرتكز هذا التحليل في تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل ارصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة الى ارتفاع مستويات الاسعار نتيجة لتوجية الجزء الاكبر من الدخل للانفاق على شراء السلع والخدمات، وذلك نظرا

[1] غازي حسين عنايه مرجع سبق ذكره ص27-29.

[2] احمد محمد، صالح الحلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية، (2003/1990)، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص:39.

للافتراض وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل وعدم امكانية زياده الانتاج في الاجل القصير لان جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة الى اقصى طاقة ممكنة، ويتم التعبير عن هذه الفكرة وفق المعادلة التالية:

$$Y \times P \times K = M$$

M: كمية النقود

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع فهو يشير الى النسبة التي يرغب الافراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل اي دخل

Y: الناتج الوطني الحقيقي

P: مستوى الاسعار

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبريدج للارصدة النقدية هو ما يلي:

قد تؤدي الارتفاعات المتوالية للاجور والدخول التي بحوزة العائلات وغيرها من الطرق المسببة في العرض النقدي من قبل الحكومة، الى تراكم الكتلة النقدية لدى العائلات والسبب الرئيسي يعود الى النقابات العمالية [1]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية لتفسير التضخم

تسمى ايضا بنظرية فائض القيمة يبدا كينز نظريته بانتقاد النظرية التقليدية للنقود مبينا فشلها في كشف اسباب الكساد ورفض التحليل الكلاسيكي، ويحدد مستوى التوازن بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض الكلي الطلب الكلي الفعال من خلال مرحلتين في حالة عدم وجود استغلال الموارد الانتاجية في الاقتصاد الراسمالي، فعند زيادة الانفاق الحكومي يزداد الانفاق على الاستهلاك فيزداد طلب الكلي الذي سينعكس على زيادة الإنتاج، فترتفع الاسعار ومع زيادة الانفاق الذي لا يقابله زيادة في الانتاج بدا يظهر التضخم في حالة التشغيل التام فان كان هناك زيادة في الطلب الكلي لا يعمل ذلك على زيادة العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني بفائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار[2]

وقد اتسم النموذج الكينزي بمرحلتين هما:

1-المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يعاني الاقتصاد الراسمالي الصناعي من تعطل قسم من موارده الانتاجيه القابله للتشغيل وفي هذه الحاله عندما يزيد الانفاق الوطني وذلك بقيام الحكومة بزيادة في انفاقها العام يزيد الدخول ويزيد الانفاق على الاستهلاك، وهكذا يفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الانتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخول والانفاق نفسها في زيادة الإنتاج، محدثة ارتفاع ضئيل في الأسعار.

اي ان فائض الطلب تمتصه اساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، ولكن مع الاستمرار في الانفاق وعندما يقترب الاقتصاد الوطني من وضع التشغيل الكامل فان فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في الزيادة في الانتاج فقط، بل الاتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدا ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم

[1] عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البواقي،(2014/2013)، ص:53.

[2] التربيدي حسين، بن سالم جابر، مرجع سبق ذكره، ص: 251.

الجزئي، ويعترى هذا التضخم الى ظهور الاختلافات التي تنتج عن قصور عرض بعض العناصر ومستلزمات الانتاج في بعض الانشطة من مواكبة الطلب المتزايد علميا وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على اصحاب الاعمال لرفع الاجور بمعدلات تفوق معدلات الانتاجية وايضا لظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين ولا يثير التضخم الجزء الاهتمام فقط بل يعد حافزا لدى بعض الفروع الانتاجية لزياده حجم انتاجها بما يخلفه من ارباح اضافية[1]

2-المرحلة الثانية: وهي الحالة التي تكون فيها الاجهزة الانتاجية والموارد الاقتصادية في حالة توظيف كامل، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع، لان الزيادة في الطلب الكلي لن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات، حيث تكون مرونة عرض عنصر الانتاج مساوية الصفر نظرا لكون عناصر الانتاج تعمل بطاقتها القصوى وقد وصف كينز في هذه الحالة بالتضخم الحقيقي، بالاضافة الى ذلك فان هذه النظرية ترى بان ليس بالضرورة ان يترتب على الزياده في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الافراد، ولا تؤدي الى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، اي ان التضخم وفقا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة وبما يؤدي الى حدوث سلسله من الارتفاعات في المستوى العام للاسعار وما يعبر عنه بفائض الطلب ويقصد به ان الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدره الحاليه للطاقات الانتاجيه مما يؤدي الى حدوث ارتفاع في المستوى العام للاسعار[2]

المطلب الثالث: التضخم في النظرية المعاصرة

يرى فريدمان في تفسير للتضخم بانه ظاهرة نقدية باعتباره نتيجة للنمو الغير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، اي ان الزيادة في كمية النقود بنسبة اكبر من الزيادة في حجم الانتاج يؤدي الى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الاجور والنفقة في تغيير الاسعار ولا يؤدي بوجود صلة بين معدل التضخمي والمستوى البطالة على المدى الطويل فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود حيث انها تبحث في العلاقة بين التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغيير.

فقد اشار فريدمان الى الحالات التالية لتاثيرات زيادة كميات النقود

- من الممكن التصور ان اثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون ان يمارس تاثيرات على الدخل الوطني الحقيقي والاسعار.
- يمكن ان تنعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للاسعار دون احداث تاثير في سرعة دوران النقود والانتاج الوطني وهو موقف انصار نظرية الكمية التقليدية.
- كذلك يمكن لتغيير كمية النفوذ ان تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس هذا في تغيير الناتج الوطني والاسعار بنسب متفاوتة[3].

[1] بوجين أ ديوليو، ملخصات شوم، مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية، كلية الجزائر، ديوان المطبوعات، 1993، ص:223.

[2] دايمي بلال، مرجع سبق ذكره، ص:41.

[3] سعيد هتات، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستر تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص:65-66.

ويرى فريد مان بان الطلب على النقود يتوقف على اذواق المستهلكين والافضليات التي يرونها بالاضافة الى دخل او ثروه الفرد باعتبارها عنصرا اساسيا في الطلب على النقود

فاذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو الا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، مما يؤدي الى ارتفاع نصب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة مما يدفع بالمستوى العام للاسعار نحو الارتفاع، غير انها لم تفترض ثبات الانتاج والسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية[1].

[1] احمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص:45-46.

المبحث الثالث: واقع التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر خاصة في زمننا الحاضر حيث اشتدت الاثار الناجمة عنه، وأولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا لهذه الظاهرة، بغية التحكم في معدلات التضخم وضبطها وفي هذا المبحث سيتم التركيز على تناول ظاهرة التضخم في الجزائر بغية التعرف على اسباب في الجزائر وتطور التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: واقع التضخم في الجزائر

مر نظام الاسعار في الجزائر بعدة مراحل تتناسب مع السياسات الاقتصادية المعلنة ابتداء من رد الاعتبار لسلطة الدولة من خلال بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج في اطار الاقتصاد الموجة، تم الانتقال الى اقتصاد السوق وضيق الاختيارات المتاحة في ظل قيود وبرامج لتسوية الهيكلة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتتمثل اهم المراحل التي مر بها نظام الاسعار فيما يلي:

1-المرحلة ما بين 1970-1982: في اقتصاد موجه مركزيا تقوم الدولة بوصفها بقوة عمومية يضبط الاسعار السلعية عند مستويات معينة وفرض الرقابة الادارية لخلق نوع من الاستقرار في مستويات الإنتاج، والحفاظ على القدرة الشرائية للافراد وقد عرف نظام الاسعار خلال هذه الفترة على أربعة انماط الاسعار الثابتة، تحديد اسعار بعض السلع بصفة مستقلة، نظام الاسعار المثبتة، نظام اسعار المراقبة.

2-المرحلة ما بين 1983-1989: عرف نظام الاسعار في هذه المرحلة بنمطين الاسعار المثبتة مركزيا الخاصة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، الاسعار المراقبة وتشمل جميع المواد المتبقية والتي لم تدخل في النمط الاول[1].

ومع اصدار قانون النقد والقرض في 1990 بدا اعتبار الاسعار متغيرا اساسيا في الاقتصاد وذلك بالتمرير التدريجي للتضخم المكبوت، وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9% في المتوسط خلال السنوات العشرين قبل 1990، ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية في اوائل التسعينات.

ولم يكن استقرار الاسعار ومكافحة التضخم يشكل في الجزائر اولوية للسلطات ما عدا بعض التصريحات، بالاشارة الى ارتفاع الاسعار ولا سيما بيانات مجالس الوزراء التي تكرس في بعض الاحيان للظاهرة ولكن لا توجد اي خطة خاصة لمكافحة التضخم الهيكلي لانه لم يشكل اي عائق كآلية لانخفاض القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وكان الانشغال الاساسي انذاك هو تضيع البلاء، فالتضخم لا يؤثر الا من خلال تدهور القدرة الشرائية الا انه لا يمكن نفي المبادرات ذاتها الطبيعة الظرفية التي اتخذت في وقت لاخر، ولكن دون الوصول الى نتائج مرضية ومن الجدير بالذكر بانه تحت الاشارة وللمرة الاولى الى مكافحة اسباب التضخم في القوانين المتعلقة بالمخططات السنوية 1991-1992 قانون رقم 37/90 بتاريخ 1990/12/31، والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر[2].

---

[1] بوجراده سهيلة، علاقة التضخم بالاجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008_2009، ص:37.

[2] صالح مفتاح، اهداف السياسة النقدية في الجزائر، (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004، ص:2.

الجدول (2-1) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال سنة (2018/1990)

السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%
1990	16.70	2003	4.30	2015	4.80
1991	25.90	2004	4	2016	6.40
1992	31.70	2005	1.40	2017	5.60
1993	20.50	2006	2.30	2018	4.30
1994	29	2007	3.70	2019	2
1995	29.80	2008	4.90	2020	2.4
1996	18.70	2009	5.70	2021	7.2
1997	5.70	2010	3.90	2022	9.4
1998	5	2011	4.50		
1999	2.60	2012	8.90		
2000	0.30	2013	3.30		
2001	4.20	2014	2.90		
2002	1.40				

المصدر: (1990-2018)، مجلة مجاميع المعرفة، العدد1، جامعة احمد زبانة، غليزان الجزائر، افريل 2001، ص:203

المرحلة ما بين 1990-2022 : شهد معدل التضخم ارتفاعا واضحا بداية من عام 1990 الى عام 1992 حيث وصل الى 31,70% وهذا يرجع الى زيادة المعروض النقدي، وفي سنة 1993 عرف التضخم تراجعا محسوسا اين سجل 20.50% ثم عاود الارتفاع عام 1994 الذي تمثل بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي بدات معدلات التضخم في الانخفاض حيث سجلت 5,70% عام 1997 وهذا راجع الى ابتهاج الدولة سياسة مالية نقدية تقييمية كما ساهم التحكم في توسع الكتلة النقدية تخفض معدلات التضخم حيث سجل الجزائر سنة 2000 معدل تضخم قدره 0.30% وهو ادنى حد لمعدل تضخم شهدته منذ الاستقلال .نلاحظ من خلال الجدول معدلات تضخم شهدت نوعا ما التذبذب خلال المرحلة ما بين 2005/2000 وهذا راجع الى نمو الكتلة النقدية وزياده نفقات الدولة خلال هذه الفترة وواصل معدل تضخم في الارتفاع ليصل الى 8.89% سنة 2012 حيث لم تشهد الجزائر ارتفاعا مثله منذ سنة 1996 وهذا راجع الى نمو الكتلة النقدية بسبب برامج التنمية الاقتصادية[1].

واما الفترة الممتدة ما بين 2014 الى غاية 2021 عرفت تضخم تباين في مستوياته حيث في بداية الفترة كان اقل من الواحد ثم ارتفع الى مستويات تقترب من 8% في منتصف الفترة، ثم بدا في الانخفاض السنتين الاخيرتين تزامنا مع فترة تمويل الغير تقليدي ثم يعود ليرتفع سنة 2022 الى 9.4 % [2]..

المطلب الثاني: اسباب البطالة في الجزائر

[1] حسين نجيب، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي سعر الصرف والتضخم في الجزائر (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 15، العدد 20، جامعة الشلف الجزائر، 2019، ص228، بتصرف..

[2] أدبرب سارة، السبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2019 مجلة ارتقاء للبحوث الاقتصادية المجلد 2، العدد 2، جامعة الجزائر 2021، ص:41-43 بتصرف

ان التطور الذي شهدته معدلات التضخم في الجزائر لا يمكن حصر اسبابه في نمط واحد بل تشترك فيه عدة أسباب، ولدراسة هذه الاسباب نستلزم العمق الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، ويمكن اهم اسباب الضغوط التضخمية في الجزائر في ما يلي:

1-ارتفاع الطلب الداخلي: ان ارتفاع الطلب الداخلي على السلع والخدمات يرجع مصدره الى عاملين اساسيين هما:

1-1 النمو الديموغرافي: عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا كبيرا ونشيطا خاصة بعد الاستقلال حيث وصل معدل الولادات الى حوالي 4% سنويا، وهي تصنف من بين اعلى معدلات في العالم وكان للزيادة السكانية التي ارتفعت من 11.826 مليون نسمة عام 1966 الى حوالي 26 مليون نسمة عام 1992 م، الدور الرئيسي في ارتفاع حجم الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات باعتبار ان الزيادة الجديدة في عدد السكان تولد انفاقا استهلاكيا جديدا، وبالتالي طلب جديد على تلك السلع والخدمات ولكن الفجوة بين ارتفاع الطلب الداخلي الاجمالي وتحرك الجهاز لانتاجي الوطني لتغذية كانت ولا تزال واسعة ويصعب التحكم فيها، اتجهت الاسعار نحو الارتفاع المتزايد وامام هذه الوضعية فيما كان امام الجزائر هذه الحكومة الجزائرية سوى اللجوء الى الاستيراد لغرض مواجهة هذا الطلب الإضافي وبالتالي استيراد التضخم ارتفاع الأجور، تمثل طبقات الاجور في الجزائر الطبقة الغالية في المجتمع وهذا الارتفاع لا يقابله زيادة في انتاج السلع والخدمات ولا ندرة في اليد العاملة، ويساهم في ارتفاع المستوى العام للاسعار من خلال نسبة ارتفاع طلب الاستهلاك الذي يعتبر عاملا هاما في ارتفاع الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات[1].

2-الاسباب النقدية: يشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة لتعديل وتغذية الاقتصاد لكن قد تسبب في ظهور ازمات صعبة كما يوضح pierre berger في كتابه تعتبر النقود كالاكسجين للحياة، تقوم بحرق النسبة الاقتصادية اذا تم اصدار الفائض منها وهي عنصر التوسع الاقتصادي وفي نفس الوقت تسبب التذبذبات اذا تمت عملية الاصدار بسهولة كبيرة[2].

ويمكن حصر الاسباب النقدية للتضخم في النقاط التالية:

أ-الافراط في الاصدار النقدي: تعتبر النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد لكن لها في بعض الاحيان اخطار تسبب في ظهور ازمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي اموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مع الدفع بالدولة الى اللجوء الى الافتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الاصدار النقدي وفي بعض الاحيان حتى بدون مقابل من الذهب او العملة الصعبة وهذا ما ادى الى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالاسعار المحلية نحو الارتفاع.

3-نظام تمويل الاستثمارات: في اوائل الثمانينات كان القطاع المالي صغيرا او متجزئا اذا لم يكن هناك وجود للاسواق المالية، اما المؤسسات العمومية فقد كانت تعاني من قصور اذا اعتمدت على الافتراض كآلية وحيدة فقط لتمويل استثماراتها، فكان حينئذ هدف الانتاج اكثر اهمية من هدف تحقيق الارباح وعليه فان دور المؤسسات العمومية في هذه الفترة كان سلبيا

[1] عمران وليد، مرجع سبق ذكره، ص:86

[2] بن يوسف نوة، اثر التضخم على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية قياسية خلال فترة (2012/1990)، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية العدد السادس والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ص: 37

حيث غابت فيه المنافسة، اما الائتمان فلم يقدم وفقا للمعايير تجنبه المخاطرة ومع غياب نشاط البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في اعادة الخصم، سوى وسيلة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة[1].

-الاسباب المؤسساتية:

أ.تضخم الندرة: يحدث في اطار ميكانيزم اعاده تسويه الاصلاحات الاقتصاديه والاتجاه نحو الاقتصاد النمو التي تعرفها الجزائر منذ فتره الثمانينات وبدايه التسعينات حيث شهد الاقتصاد اختلال في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات والتي نتج عنها ظهور طوابير امام المساحات الخاصة بتوزيع السلع وساهم ضعف هيكل التوزيع والهياكل للقاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة مع وفرتها في أخرى.

ب.التضخم الانتقالي: يحدث في اطار ميكانيزم اعادة تسوية الاصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ 1989، والاتجاه نحو اقتصاد السوق وفي اطار تسوية الاختلال الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال فترة الاقتصاد الموجه قامت الجزائر بعدة اصلاحات للاتجاه نحو اقتصاد السوق، والتي كان لها اثارا هامة على المستوى العام للأسعار، حيث ادى تحرير الاسعار الى تسارع وتيرة التضخم لا سيما منذ اتخاذ تدابير الغاء الدعم المالي الموجه لمعظم الموارد الأساسية، التي كانت تستفيد من دعم الميزانية الى غاية 1992، وكنتيجة لتقلص الطلب المتولد على السياسة الرامية الى تحقيق الاستقرار، فان التضخم تباطأت نسبته فيما بعد ليتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1996 [2].

المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة لمحاربة التضخم في الجزائر

يكاد هناك اجماع بين الاقتصاديين على ضرورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني يجعل هدف القضاء عليها من اولى اهداف السياسات الاقتصادية في البلدان التي تعاني منها، نظرا للاضرار الجسيمة التي يمكن ان يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولهذا لجأت الحكومة الجزائرية الى استخدام سياستين للتقليل من حجم التضخم.

وسنعرض ادوات هاتين السياساتين من خلال هذا المطلب:

الفرع الأول.السياسة النقدية: يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطه النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسه النقدية ليتحكم بالنقود المتداولة من خلال التاثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي مجموعة من الادوات لتحقيق الاهداف المسطرة في السياسة النقدية وسنصنف هذه الادوات من خلال ما يلي:

1-الادوات الكمية الغير المباشرة في السياسة النقدية

1-1 سعر اعادة الخصم: تعتبر هذه الاداة من اقدم الادوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان والتي مارستها البنوك المركزية منذ 1839 [3]، في انجلترا أولا ثم فرنسا 1857، وفي الولايات المتحدة الامريكية سنة 1913، وفي الجزائر سنة 1972، ويرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض فاذا ارادت السلطات النقدية توسيع او تقييد حجم الائتمان فانه

[1] عبد الجليل شلق، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر، دراسة حالة، (2009/1990)، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، (2012/2011)، ص:129.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر نوفمبر 1988، ص: 115.

[3] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

تلجا الى خفض او رفع معدل التضخم، ومن ثم هذه السياسة تؤدي الى تقييد حجم الائتمان ام عندما ينخفض من هذا السعر فانه يرغب في زيادة حجم الائتمان وهذه النتيجة تتحدد وفقا للتاثيرات التي يحدثها التغير في الكميه لوسائل الدفع من جهة وعلى اسعار الفائدة القومي، وعليه نجد ان سعر اعاده الخصم والائتمان يشكلان علاقة عكسية فيما بينهم [1].

2-1 معدل الاحتياط القانوني: يقتضي الاحتياط القانوني بالزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتاثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية فالولايات المتحدة اول دولة تطبق اداة الاحتياطي الاجباري سنة 1933، التسيير في باقي دول العالم وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكنا الا بعد ظهور القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 ابريل 1990 الذي ينص على: "يحق للبنك المركزي ان يفرض على البنوك ان تدع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد ولا ينتجها احتياطيا بحسب على مجموع ودائعها او على بعض انواع الودائع او على مجموع توظيفاتها او على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية او بالعملات الأجنبية، يدعى هذا الاحتياط الالزامي ولا يمكن ان يتعدى هذا الاحتياط 28% من المبلغ المعتمد كاساس لاحتسابه، كما يجوز للبنك المركزي ان يحدد نسبة اعلى في حالة الضرورة[2].

3-1 سياسة السوق المفتوحة: في حاله انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الانفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والاوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الاخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بامكانه ان يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها وهو ما يؤدي الى الزياده القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الانفاق الكلي في المجتمع.

على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الاسعار فان البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم، مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه مما يدفع هذه الاخيرة الى تخفيض الائتمان والقروض، وهذا ما يؤدي الى انخفاض الانفاق الكلي الذي يمكن ان يخفض الطلب الكلي الفعلي، ويحد من التضخم وارتفاع الاسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي[3].

2-الوسائل المباشرة للسياسة النقدية: تستخدم هذه الوسائل قصد التاثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع او قطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية ببعض الأنشطة كما ونوعا ومن اهمها:

2-1 -تأطير قروض الرقابة على الائتمان: يتم دراسة ذلك من خلال ما يلي:

استخدامها: تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الاسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز فهو اجراء تنظيم يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن، وفي حال الاخلال

[1] مصطفى رشيد شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والمالي، ط6، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1996 ص:245-246.

[2] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، تحليلة تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص:84.

[3] دحماني رابح، أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال فترة (2017/1980)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محمد اوالحاج، البويرة، (2019/2018)، ص:24..

بهذه الاجراءات تتعرض البنوك الى عقوبات تتباين من دولة الى اخرى واعتماد هذا الاسلوب ينبع من سائل السلطات النقدية الى التاثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الاكثر حيوية بالنسبة للتنمية او التي تتطلب موارد ماليه كبيرة.

2-2 -النسبة الدنيا للسيولة: تقتضي هذه الاداة ان يقوم البنك المركزي باجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، منسوبة الى بعض مكونات الخصوم وهذا تخوف السلطات النقدية من خطر الافراط في الاقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من اصول مرتفعه للسيولة وهذا بتجميد بعض الاصول في محافظ البنوك التجاريه وبذلك يمكن الحد من القدره على اقتراض القطاع الخاص[1].

2-3 -قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة في البلدان التي تكون فيها ادوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بادائها لبعض الاعمال المصرفية بصوره دائمة او استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الاساسية في الاقتصاد لما تتمتع او تعجز البنوك التجاريه من ذلك[2].

الفرع الثاني: السياسة المالية في الجزائر لمكافحة التضخم

1.السياسة المالية: ويقصد بها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للايرادات العامه للدولة وتحديد الاهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة اخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الايرادات لتمويل الانفاق الحكومي بحيث تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين اهم ادوات وسائل السياسة المالية هي:

2.الرقابة الضريبية: تعد الرقابة الضريبية الاداة الاكثر فعالية في ضبط حركات التضخم والانكماش ففي قصور الانفاق الخاص، تقتضي هذه السياسة زيادة الانفاق العام بخفض المعدلات الضريبة، سواء على ارباح لرفع المعدلات الانفاق الاستثماري او على الاستهلاك لرفع معدلات الانفاق الاستهلاكي، واما بالنسبة للانفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من القوه الشرائية وذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل وبالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي مما يدفع بالاسعار نحو الانخفاض[3].

3.تعديل سعر الصرف: نظرا لحالة أن اللاتوازن الخارجي والارتفاع الاقصى للاسعار الذي انعكس سلبيا على الصادرات وايجابيا، على الواردات تعديل سعر الصرف كان واجبا ومسجل في اطار سياسة الاصلاحات الهيكلية والهادف الى ازالة عوائق وترقية الصادرات خارج المحروقات، وتطوير النشاط الاحلالي للاستيراد وتحسين سير النشاط المالي والاقتصادي وعليه فتعديل سعر صرف الدينار الجزائري بدأ منذ سنه 1986، بانحضارات التعادل ثم تخفيض رسمي قوي في 1991 يقدر ب 22% بالنسبة للدولار الامريكي والهدف كان اعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في اطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية[4].

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[2] دحماني رابح، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[3] سعيد هتات، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[4] مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية في فترة (2003/1990)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، (2005/2004)، ص:54.

4.تحرير الاسعار: تميز الدعم العام للمواد الغذائية والطاقه بتكاليف باهظة، اذا بلغت 4% من اجمالي الناتج الداخلي الخام لسنة 1990، حيث ادى سوء تخصيص الموارد الى الاستهلاك السكان الاكثر ثراء لاكثر من 60% من المواد المدعمة، وفي هذا الاطار جاء في تدابير البرنامج الاستعداد الاول لمواجهة التضخم ما يلي:

- اصلاح نظام الاسعار حيث كان نظام الاسعار المحلية في الجزائر خاضعا للعديد من الضوابط وقسم قانون الاسعار لعام 1989 المنتجات الى ما يلي:
- المنتجات ذات الاسعار الحيويه المنتجات التي تخضع لهوامش ربحية
- المنتجات ذات الاسعار الحرة ولكنها مع ذلك تخضع من قبل السلطات وكانت الدعم ايضا للمستهلكين ويشبو الاسعار الطاقه و 15 سلعه اساسيه لمنتجه عده منتجات زراعيه ولوازم الانتاج الزراعي[1].

وتواصلت مجهودات الدولة في هذا الاطار الى مواجهة التضخم والتي بلغت اعلى نسبة لها سنة 1995، حيث عملت على ترشيد النفقات ومواصلة تحرير الاسعار باعتباره الهدف الاساسي والرئيسي للتصحيح الهيكلي من خلال الغاء الدعم واعتماد قانون المنافسة ففي سنتي 1995/1994، تضاعفت اسعار الاغذية المدعمة وزادت بنسب 60% في 1996/1995، ونتيجة لهذه التعديلات في الاسعار رفع الدعم على المنتجات البترولية والدقيق العادي 1995، وفي نهاية سنة 1996 الغي دعم جميع المواد الغذائية وما زالت هناك اعانة عامة من الغاز والكهرباء والتي التزمت الحكومة بالغائها نهاية عام 1997.

يعتمد قانون المنافسة في جانفي 1995 الى مبدأ التحديد الحر للاسعار جميع المنتجات مع تطبيق قواعد مكافحة الاحتكار كغرض حدود الوصول الى السوق او التواطئ بين الشركات للسيطرة على سوق معينة، ولهذا وجب استحداد ضمانات ضد سوء الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين[2].

[1] زهية بركان، التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، (1999/1998)، ص:202-203.

[2] مرجع سابق ص: 211-212.

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق ان التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اذ انه ينجم عن مختلف انواعه العديد من الاثار السلبية الضارة لهذه الحياة وهذا ما ادى الى تضارب الاراء المفسرة له لمختلف المفكرين الاقتصاديين واختلاف وجهات نظرهم حوله، وادى كذلك الى البحث عن سبل مكافحة هذه الظاهرة شيء الطرق والاساليب عن طريق مختلف السياسات النقدية والمالية والسياسات أخرى، اذا يمكن في هذه السبل انجع الافكار المحاولة لحل هذه المشكلة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذي يسعى اقتصاد اي دولة للوصول اليه.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية للعلاقة بين معدلات البطالة والتضخم

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين الاولين الى كل من المتغيرين البطالة والتضخم، سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة السببية بين معدلات البطالة والتضخم عن طريق نمذج قياسية بالاساليب القياسية وادوات التحليل الاحصائي وهذا بعد التطرق الى بعض المفاهيم الاساسية للاقتصاد القياسي وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: الدراسات السابقة والعلاقة بين البطالة والتضخم (نظرية فيليبس).

المبحث الثاني: مدخل إلى الاقتصاد القياسي

المبحث الثالث: الدراسة القياسية (تقدير نموذج).

المبحث الاول: الدراسات السابقة والعلاقة بين البطالة والتضخم (نظرية فيليبس).

قام العديد من الباحثين باجراء دراسات تطبيق النظريات المتعلقة بالبطالة والتضخم حيث انقسمت الدراسات الى وجود علاقة سببية بين التضخم والبطالة، واخرى تنفي هذه العلاقة وفي هذا المبحث سنتطرق الى بعض الدراسات التي عالجت هذه الظاهرة وسنتعرف على العلاقة بين البطالة والتضخم.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1.دراسة سابقة رقم 01: قام بها الطالب دايمي بلال بعنوان دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال المرحلة: 1980 2013 محاولة التحليل رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية من جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، خلال السنة الدراسية 2015/2014، وتوصل الباحث الى النتائج التالية: العلاقة السببية بين البطالة والتضخم هي علاقة احادية الاتجاه حيث ان معدل التضخم يسبب معدل البطالة ومعدل البطالة لا يسبب معدل التضخم.

ويرجع ذلك لضعف العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر في الاجل الطويل نتائج منحنى فيليبس اظهر فشله في صيغته التقليدية، لكنه اثبت فاعليته وتطابقه بعد تقديره وفق صيغة التوقعات التضخمية مع الاقتصاد الجزائري في الاجل القصير، وعدم ثباته في الاجل الطويل خلال المرحلة: 2013/1980.

2.دراسة سابقة رقم 02: قام بها الطالب سعيد هتات بعنوان دراسة قياسية اقتصادية لظاهره التضخم في الجزائر محاولة التحليل رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية من جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، خلال السنة الدراسية 2006/2005، وتوصل فيها الباحث الى ما يلي امكانية تطبيق افكار فيليبس على الاقتصاد الجزائري من خلال ربط البطالة بتفسير الظاهرة التضخمية عن طريق دراسة قياسية للمرحلة 2003/1988، حيث توصل الباحث الى وجود علاقة عكسية في الاجل القصير ما بين البطالة والتضخم في الجزائر.

2.دراسة سابقة رقم 03: قام بها الباحثان هشام نبره ومحمد الهادي ضيف بعنوان دراسة العلاقة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال المرحلة: 2010/1984 هدفت هذه الدراسة الى ايجاد السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وذلك من خلال ايجاد علاقة هذا الاخير كظاهرة اقتصادية ولها فعالية اساسية بالمتغيرات الاقتصادية الاساسية الاخرى وتوصل الباحثان الى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب غرانجر.
- لا توجد سببية في مفهوم سيمس من ظاهرة التضخم نحو البطالة ومن ظاهرة البطالة نحو التضخم.

المطلب الثاني: منحنى فيليبس (تحليل معدلات البطالة خلال الفترة 2022/1990).

الفرع الأول: منحنى فيليبس: قام الاقتصادي النيوز بلاندي**A.W.phillips** سنة 1958 بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الاجور والبطالة في المملكة المتحدة طوال الفترة 1957/1861، وقد اصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد في الستينات ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين واطلق عليها اسم منحنى فيليبس لوجود علاقة عكسية بين البطالة

ومعدلات الأجور، وقد بنى في لبس تحليله على اساس نظرية التوازن الجزئي في سوق العمل فاذا كان هناك فائض عرض ووجود بطالة عالية، فان هذا سيجر العمال لقبول اجور منخفضة وسيقومون بعرض قوة عملهم اما اذا كان هناك الفائض في الطلب في سوق العمل فستمنح اجور عالية للعمال بسبب الندرة في اليد العاملة[1].

الفرع الثاني: معدلات البطالة في الجزائر 2022/1990

يوضح الجدول التالي تطور معدلات البطالة في المرحلة ما بين 2022/1990

جدول (3-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر للمرحلة ما بين 2022/1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل البطالة	19.70	21.20	23.18	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41
1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
28.02	29.25	28.90	27.30	25.94	23.70	17.70	15.30	12.30
2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
13.80	11.30	10.20	10	10	11	9.8	10.6	11.2
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/	
9.9	11.7	11.7	11.4	13	12.70	13.10		

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الديوان الوطني الاحصائيات ONS

الشكل (3-1): يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر في المرحلة ما بين 2022/1990

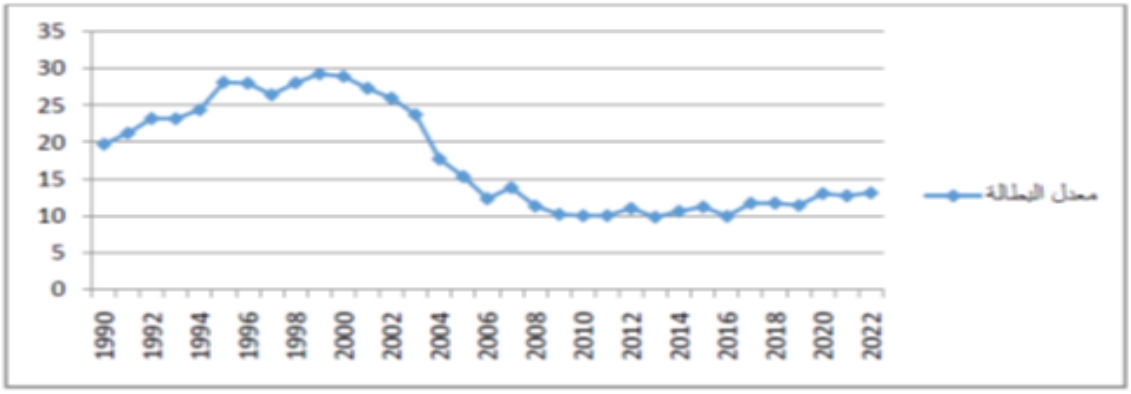

المصدر: من اعداد الطالبان6,5 بالاعتماد على الجدول

شهدت معدلات البطالة ارتفاعا محسوسا لمعدلات البطالة خلال المرحلة 1990 الى عام 2000 كما هو مدون في الجدول وهذا راجع الى الضائقه المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض اسعار النفط وتقلص مداخل الجباية البترونية وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على احداث مناصب الشغل الجديدة من اخرى هذا ما سبب في استمرار تزايد نسب البطالة عكس السنوات ما بين 2001 الى عام 2016 التي شهدت تباين نسب البطالة ويمكن ارجاع هذا الانخفاض الى تحسن الوضعية الامنية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

[1] ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في المرحلة ما بين 2018/1980، مذكرة مقدمة لنيل شهاده الماستر كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2018 ص19

التي ساهم بدور كبير فيها مخطط دعم الانفعاش الاقتصادي، كل هذا ساهم في تحسين الوضعية النقدية والمالية العمومية وبالتالي ساعدت على خلق مناصب شغل

ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه انه منذ عام 2017 يوجد تذبذب في معدلات البطالة في الجزائر وهذا راجع الى غلق المصانع ومئات الشركات في مختلف القطاعات وبالاضافة الى مئات الالاف من اصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة والغير ناشطة وتدخل ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا واسباب سياسية أخرى

المطلب الثالث: تحليل معدلات التضخم في الجزائر والعلاقة بين البطالة والتضخم خلال المرحلة ما بين 2022/1990:

قصد معرفة تطور معدلات التضخم في الجزائر قمنا بتجميع بعض البيانات الاحصائية لمعرفة معدلات تضخم في الجزائر خلال فترات متفاوتة الزمن والشكل ادناه يوضح ذلك

الفرع الأول: تحليل معدلات تضخم في الجزائر 2022/1990

الجدول(3-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر 2022/1990

السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%
1990	16.70	2003	4.30	2015	4.80
1991	25.90	2004	4	2016	6.40
1992	31.70	2005	1.40	2017	5.60
1993	20.50	2006	2.30	2018	4.30
1994	29	2007	3.70	2019	2
1995	29.80	2008	4.90	2020	2.4
1996	18.70	2009	5.70	2021	7.2
1997	5.70	2010	3.90	2022	9.4
1998	5	2011	4.50		
1999	2.60	2012	8.90		
2000	0.30	2013	3.30		
2001	4.20	2014	2.90		
2002	1.40				

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS www.ons.com تاريخ الاطلاع: 2013/04/23 ساعة: 19:02

الشكل (3-2): تطورات معدلات التضخم للجزائر (1990-2022)

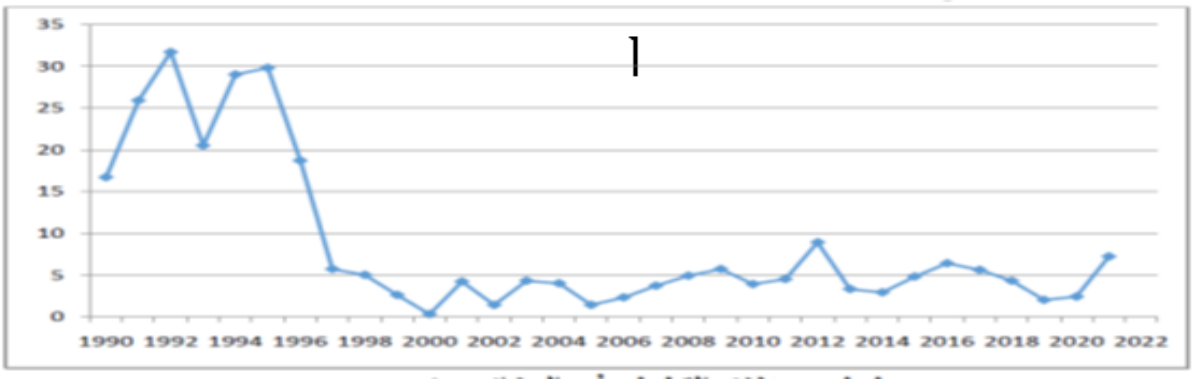

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول موضح أعلاه

شهد معدل التضخم ارتفاعا واضحا البداية منذ عام 1990 اين سجل 16.70% ثم 25.90% عام 1991 وفي عام 1992 وصل الى ويرجع هذا الى زيادة المعروض النقدي والتي بلغت 11.35% 21.07 % 24.23% على التوالي بسبب الاحتياجات الملحة لتمويل الاستثمار بالاضافة الى تخفيض العملة الوطنية، وما ترتب فيها من ارتفاع في تكاليف الواردات وخدمة الديوان الخارجية وكذا دعم السلطات النقدية للنشاط الاقتصادي باتباع السياسة الحالية التوسعية، مما ادى الى حدوث عجز موازني قدر ب 1.2%و8.7% في سنتي 1992و1993 على التوالي كما اثر تعديل سعر الصرف ايضا على ارتفاع معدلات تضخم في سنة 1991 وفي عام 1994 التي تمثل بداية تطبيق برامج تطبق الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولي الذي شهدت ارتفاعا محسوسا في معدل التضخم ليصل الى 29% ثم انتقل الى 29.80% عام 1995 ويعد هذا الارتفاع شيئا منطقيا نتيجة لزيادة تحرير الاسعار ورفع الدعم على السلع الغذائيه التي تمثل حصة تشكيلية مؤشر اسعار الاستهلاك بالاضافه الى هذا فقط ادى اجراء تخفيض العملة الوطنية في افريل 1994 بنسبة 40.70% الى ارتفاع في معدلات في مستوى التضخم.

بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي بدات معدلات التضخم تعرف الانخفاض حيث سجلت 5.70% عام 1997 لتنخفض بعد عام من ذلك لتصل الى 5% بفارق كبير مقارنة بفترة بدايته.

ويرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم الى انتاج الدولة لسياسات مالية نقدية تقليديه بغية تقليص طلب على السلع والخدمات هو بالاضافه الى تخفيض المداخيل لا سيما الاجور من خلال اتباع سياسة الدخول مشدودة كما ساعد التضخم في توسع الكتله النقدية على تخفيض معدلات التضخم حيث وصل سنة 2000 معدل التضخم قدرة 0.30% وهو ادنى حد لمعدل التضخم لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال هذه النتائج تدل على ان العامل النقدي يعتبر من اهم الاسباب المنشئة للفجوات التضخمية في الجزائر[1].

نلاحظ انه من خلال الجدول معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبيب خلال المرحلة ما بين 2000 الى 2005 حيث ادى نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30% الى ارتفاع معدل تضخم الى 4.20%، في سنة 2001 لتنخفض بعدها الى 1.40% في سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع الى 17.30 من جهة وتباطؤ وتيرة ارتفاع اسعار المواد الغذائية من جهة اخرى كما ارتفع معدل التضخم في سنة 2003 و 2004 حيث بلغ 4.30% 4% على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثمار لينخفض بعدها الى 1.40% سنة 2005.

ومنذ سنة 2006 الى عام 2007 استمرت تضخم في تزايد لان محددات التضخم في الجزائر تغيرت حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نحو العرض النقدي المنخفض اذان الزيادات في اسعار المنتجات الغذائية هي التي ولدت الجزء الاكبر من الزيادة في الرقم القياسي للاسعار وعليه بلغ معدل تضخم 5.70 % في 2009 مقابل 4.90% في سنة 2008.

[1] حسان نجيت قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي سعر الصرف والتضخم في الجزائر في المرحلة ما بين 2016/1990، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20 جامعة الشلف، الجزائر، 2019، ص227-228.

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم الى 3.90%سنة 2010 نتيجه تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الاورو وسرعان ما عاد معدله الى الارتفاع في سنة 2011 اذ بلغ 4.50% بسبب المستوى المتوسط للاسعار المنتوجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تاثير اقوى للتضخم المستورد واصل معدل التضخم في ارتفاعه ليبلغ سنة 2012 الى 8.90%.

وفي سنة 2014/2013 ساهم التضخم المستورد في تراجع التضخم القوي المشهود عقب الازمة النفطية تسارع معدل تضخم مسجلا 4.80% في سنة 2015 ثم 6.4% في سنة 2016 وهذا راجع الى النقائص في ضبط الاسواق والى الوضعيات المهنية في معظم الاسواق الاستهلاكية.

اما خلال الملاحلة ما بين 2020/2017 شهدت معدل تضخم تراجع ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض بعض اسعار المنتجات الغذائيه خاصة الفلاحية[1].

فيما يخص سنتي 2021/2022 بلغ معدل التضخم الى نسبة 7.2% سنة 2021 ليستمر في الارتفاع ليبلغ سنة 2022 الى 9.4% وهذا نظرا لارتفاع الاسعار والذي يرجع الى مرور الدينار بازمة غير مسبوقة من التراجع الحاد في الاشهر الماضية ارتفاع تكاليف الشحن البحري تهافت الطلب على المواد الغذائية بسبب جائحة كورونا والاحتكار والمنافسة الغير نزيهة.

الفرع الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال المرحلة ما بين 2022/1990

مع بداية التسعينات عرفت تضخم ارتفاعا كبيرا اذا وصل الى 20.5% سنه 1993 في وقت كان فيه معدل البطاله 0.33 سنه 2000 نتيجه الاجراء الانكماشي الذي انعكس سلبا على حجم الاستثمارات بالقطاع العام الذي اصبح يتنازل عن وحداته سنه بعد اخرى فاتحا بذلك المجال للقطاع الخاص وما يترتب على ذلك من تسريح لليد العاملة اما من حيث الاجور فانها تميل الى ارتفاع من حيث القيمة الاسمية وانخفاض القيمة الحقيقية بسبب اجراءات تخفيض العملة وارتفاع مستويات الاسعار ونستنتج مما سبق ان الجزائر خلال المرحلة ما بين 2000/1990 اعطت اولوية لمكافحة التضخم على حساب مكافحة البطالة ويرجع ذلك الى مشروطية صندوق النقد الدولي التي تهدف الى استيراد اموال صندوق بغض النظر عن بقية المؤشرات[2].

في السنوات 2018/2001 ساهم برنامج انعاش اقتصادي في تقليص معدلات البطالة لكنها اثرت سلبيا بطريقة غير مباشرة على معدلات تضخم فقد عرفت ارتفاعا محسوسا بالرغم من طبيعة العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم في الجزائر، الا انه لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية في مقارنة فيليبس وعليه ففكرة فيليبس غير محققة[3].

[1] ادبرب سارة بسع مريم، مرجع سبق ذكره، ص41-43.

[2] دايمي بلال دايمي بلال مرجع سبق ذكره ص: 97.

[3] بوثينه ميسم، انفال جبار وآخرون، اثار تخفيض البطالة على تضخم في ظل منحنى فيليبس بالجزائر (دراسة تحليلية 2001-2018) مجله شعاع للدراسات الاقتصادية مجلد6، عدد1 2022، جامعة ام البواقي، ص: 525.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين البطالة والتضخم

لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في الجزائر سيتم الاعتماد على نموذج قياسي ومن خلاله يتم تحديد اتجاه السببية ويعد مبحثنا هذا مدخلا لهذه الدراسة القياسية من خلال التطرق إلى أبرز المفاهيم للاقتصاد القياسي والاختبار المعتمد في الدراسة:

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي

أ_ ان الاقتصاد القياسي بوصفه نتيجة للنظر الى دور علم الاقتصاد يتالف من تطبيقات الاحصاء الرياضي على البيانات الاقتصادية لاعطاء الدعم التجريبي للنماذج التي بنيت في الاقتصاد الرياضي والحصول على نتائج رقمية، ويعرف الاقتصاد القياسي بوصفه التحليل الكمي لظاهرة اقتصادية فعلية تاسيسا على النظرية الاقتصادية والمشاهدة واستخدام طرق احصائية للاستنتاج[1].

ب_ ويعرف البعض الاقتصاد القياسي بانه القياس في الاقتصاد او القياس الاقتصادي وبصورة اكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي انه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية او التفسير لبعض الظواهر او رسم بعض السياسات او التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[2].

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي

1–التحليل الهيكلي او التركيبي: عند تقدير النموذج الاقتصادي القياسي يمكننا الحصول على قياسات كمية للعلاقات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تسهيل مهمة المقارنة بين النظريات المهمة التي تتعلق بظاهرة اقتصادية واحدة بعد التحليل الهيكلي واحدا من أهم الاغراض العلمية لعلم الاقتصاد القياسي وذلك لتسهيل مهمة فهم الظاهرة الاقتصادية في الحياة الواقعية بطريقة القياس الكمي والاختبار للتاكد من مصداقية العلاقات بين معدل التضخم والمثال على ذلك قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

2–التنبؤ: تستخدم نماذج الاقتصاد القياسي للتنبؤ عن طريق تقدير نموذج قياسي من اجل التنبؤ بالقيم الكمية لمتغيرات معينة لسنوات لاحقة في المستقبل في المستقبل

3– تقييم السياسات الاقتصادية: تستخدم نماذج الاقتصاد القياسي للمفاضلة والاختيار بين السياسات الاقتصادية البديلة [3].

ثالثا: مناهج الاقتصاد القياسي

يمر اي بحث قياسي بعدة مراحل مختلفة وسنقوم بشرح هذه المراحل من خلال مطلبنا هذا.

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، ص:13.

[2] عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص:4.

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص:17– 18.

أولا: تعيين النموذج: يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية وتنطوي هذه المراحل على عدد من الخطوات أهمها:

- تحديد متغيرات النموذج
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج
- تحديد التوقعات القبلية[1].

أ-**تحديد متغيرات النموذج:** اي تحديد المتغير التابع والمستقل والتفسير الذي يؤثر في المتغير التابع وتساعدنا النظريه الاقتصاديه في تحديد هذه المتغيرات لكل حالة على حدا بالاضافة الى المعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة في المجال الذي يبحث فيه بوجه عام، والمعلومات المتاحة عن الظاهرة بشكل خاص ولا يمكن بوجه عام وخاص ادراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل البحث[2].

ب-**تحديد الشكل الرياضي للنموذج:** يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعدلات التي يحتوي عليها ودرجة الخطية للنموذج فقد يكون النموذج خطي او غير خطي ودرجة تجانس كل معادلة والنظرية الاقتصادية كثيرا ما لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج فعلى سبيل المثال لا توضح نظرية الطلب على سلعة معينة من خلال نموذج مكون من معادلة واحدة اما نموذج مكون من عدد من المعادلات كما لا يوجد فيها ما يشير الى ما اذا كان دالة الطلب خطية او غير خطية.

ج- **تحديد التوقعات القبلية:** يتعين تحديد توقعات نظريه مسبقة عن اشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقه من معلومات[3].

رابعا: اختبار السببية

تعريف السببية حسب قرانجر C.W.Granger: اقترح قرانجر معيار تحديد السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية حيث اذا كان Yt و Xt سلسلتان زمانيتان تعبر عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وكانت السلسلة Yt تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين توقعات بالنسبة للسلسلة Yt في هذه الحالة نقول ان Yt يسبب Xt فاذا نقول عن متغيرة انها سببية اذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيره اخرى[4].

المطلب الثاني: التكامل المشترك باستخدام منهجية أنجل قرانجر

لدراسة العلاقة بين متغيرين الدراسة يتم الاعتماد على طريقة فعالة ومعتمدة في النمذجة الاقتصادية من خلال ما يلي:

أولا: اختبار الاستقرارية: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية و اختبار جذر الوحدة

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، ص16

[2] بقاط حنان مرجع سبق ذكره ص80.

[3] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، ص18 ص20.

[4] سعيد هتات، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن ، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني فتكون السلسلة غير مستقرة ومن أهم الأساليب المستخدمة في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة والذي تعتمد فكرته على المعادلة الآتية :

εt هو حد الضوضاء البيضاء وله خصائص المتغير العشوائي. فإذا كانت (p) معنوية إحصائيا دل ذلك على أن السلسة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر الوحدة وعليه يجب معالجتها لتكون مستقرة وذلك باللجوء الى الفروق التي تكون درجتها d ،...

ومنه تعتبر سلسلة الزمنية مستقرة stationnaires إذا توفرت فيها الخصائص التالية :

ثبات متوسط القيم عبر الزمن = $E(yt) = E(yt-s)$

ثبات التباين عبر الزمن $E(yt - \mu)2 = E(Yt-s - \mu)^2 = \sigma^2{}_y$

التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين[1]:

$$E[(y_t - \mu)(y_{t-s} - \mu)] = E[(y_{t-j} - \mu)(y_{t-s-j} - \mu)] = \gamma_s$$

ثانيا: اختبار التكامل المشترك: يستخدم التكامل المشترك اذا كانت بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة وذرية تكاملها واحدة لاختبار وجود التوازن طويل الاجل بين بيانات السلاسل الزمنية الغير مستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة في الفرق الاول واذا امكن توليد مزيج خطي بين المتغيرات الساكنة في فروقها عن الدرجة الصفرية وعندها تصبح المتغيرات مكاملة انيا في نفس الرتبة وبذلك لا يكون هناك انحدار زائف بين المتغيرات وسيستخدم مدخل انجل واقرنجر ذا الخطوتين للاختبار التوازن الطويل الاجل

1-الخطوة الاولى: من خلالها يتم تقدير العلاقة بين (y.x) وبالتجاهين كالاتي:

$$Yt = \beta_{o+} \beta_1 Xt + Z1t$$

$$Xt = \alpha_0 + \alpha_1 yt + Z2t$$

حيث (Z2t ،Z1t)هي الأخطاء العشوائية

2-الخطوة الثانية: بعد تحقيق فرضيه استقرارية البواقي كخطوة ثانية يتم تطبيق اختبار فيليب بيرون او اختبار ديكي فولر لمعرفة استقرارية الاخطاء العشوائية فاذا كانت البواقي غير مستقرة فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (y.x) وتدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين[2]

ثالثا: دراسة استقرارية بواقي التقدير: إن البحث في إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأمد من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة سيكون ذلك انطلاقا من بواقي التقدير E1 وعلينا أن نتأكد من ان هذه الأخيرة مستقرة[3].

[1] بن طيرش عطاؤ الله، جمال سويح، أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على تنافسية الصادرات خارج المحروقات، جامعة غرداية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، ص197.

[2] بوبكور نور الدين تحليل وقياس العلاقه بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في اطار سببيه والتكامل المشترك خلال الفتره (1970-2015) كليه العلوم الاقتصاديه جامعه 20 اوت 1955 سكيكده الجزائر مجله الدراسات الاقتصاديه المعمقه؛ عدد 03؛ ص90.

[3] دايمي بلال، مرجع سبق ذكره، ص111.

رابعا: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط: مما هو متعارف عليه أن هناك مجموعة من الطرق التي يمكن استعمالها لقياس وتقدير العالقات بين المتغيرات االقتصادية، إال أن أهمها وأكثرها استعماال طريقة المربعات الصغرى، والمبدأ الرئيسي لهذه الطريقة هو تصغير مجموع مربع انح ارفات القيم المشاهدة عن وسطها الحسابي.

وهناك جملة من أألسباب التي أدت إلى شيوع استخدام هذه الطريقة وهي :

- تقدير المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى أكثر فعالية من الطرق الأخرى؛
- سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات.
- منطقية النتائج المتحصل عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى.
- سهولة فهم مبدأ عمل طريقة المربعات الصغرى[1].

خامسا: تقدير معلمات أألجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ :نموذج ECM يقوم بتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العالقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذ ا المعامل يؤكد وجود عالقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطين أساسيين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، ونموذج تصحيح الخطأ)جلولي نسيمة و مقران محمد، 2019(وهو كالتالي:

$$\nabla Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \nabla Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \nabla X_{t-i} + \varphi ECT_{t-1} + \nu_t$$

حيث ECTt-1 حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معامالت تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ϕ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل االختالل في التوازن في أألجل القصير باتجاه التوازن في الاجل الطويل

سادسا: اختبار السببية: يعتبر نموذج كرنجر من أكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية ووفقا له تكون × سببا في حدوث تغير في 7 اذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير ٧ تتحدد وفق القيم المبطأ للمتغيرين X Y والتي تكون أفضل حال من الاعتماد على متغير واحد ، ويستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين:

$$Y_t = \sum_{i=0}^{m} \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=0}^{n} \beta_i Y_{t-J} + \varepsilon_{1t} \dots\dots$$

$$X_t = \sum_{i=0}^{m} \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^{n} \delta_i Y_{t-J} + \varepsilon_{2t} \dots\dots$$

ولاختبار العلاقة السببية سنعتمد على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود

[1] دايمي بلال، مرجع سبق ذكره، ص111.

علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة حيث إذا تم رفضها فان هناك علاقة سببية وفي حالة العكس فالمتغيرين مستقلين عن بعضهما البعض[1].

المطلب الثالث: تقدير نموذج اثر معدل البطالة على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

يعتبر التضخم والبطالة من اكثر المشاكل التي تعاني منها الدولة عامة ومن هذه الدول الجزائر، ولهذا حاولنا في مطلبنا هذا معرفة العلاقة بين البطالة والتضخم، وكذلك الاستعانة باختيار السببية من أجل معرفة المتغيرات بسبب الخروطبيعة العلاقة بينهما.

أولا. تحديد المتغيرات ومصادر البيانات: تعتمد دراستنا التطبيقية على سلسلة زمنية لكل من معدل البطالة ومعدل التضخم الجزائر، من خلال بيانات سنوية خلال الفترة 1990-2022، حيث البيانات مأخوذة من الإحصاءات المنشورة من قبل (الديوان الوطني للإحصاء ONS، وزارة المالية، بنك الجزائر، البنك الدولي)، وسوف يتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و معدل التضخم في الجزائر،من خلال محاولة وبناء نموذج قياسي يوضح العلاقة السببية بين البطالة و المعدل التضخم في الجزائر.

1. **المتغير التابع، معدل التضخم:** وهو نسبة مئوية، ونرمز له بالرمز(**INF**).
2. **المتغير المفسر، معدل البطالة** وهي نسبة مئوية، ونرمز لها بالرمز U .

وسوف نختار نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\mathbf{INF}=f(U) \quad \ldots\ldots 1$$

الشكل الرياضي للنموذج يكون كالتالي :

$$\mathbf{INF}= a+bU+ei \quad \ldots\ldots 2$$

حيث أن **INF**: معدل البطالة .**U** : معدل التضخم، **a**: ثابت **ei**: المتغير العشوائي.

ثانيا. التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم (3-3): توصيف معدل التضخم في الجزائر1990-2022

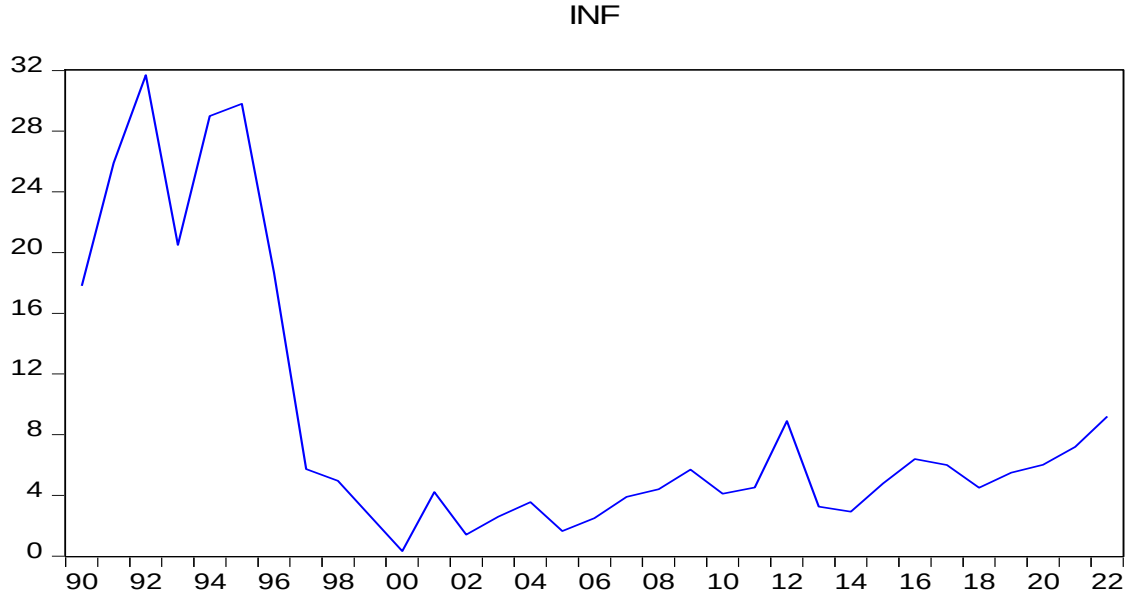

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج EViews.10

[1] بن طيرش عطاؤ الله، جمال سويح، مرجع سبق ذكره، ص214.

من خلال الشكل اعلاه يتضح لنا ان معدلات التضخم شهدت ارتفاعا كبيرا خلال فترة التسعينيات حيث ارتفعت من 25.80% الى ان وصلت 32% سنة 1992 وهذا راجع الى عدة اختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف اسعار البترول ثم بدات بالانخفاض تدريجيا الى ان وصلت الى 18.70% نسبه 1996 واستمرت بالانخفاض الى ان وصلت 0.33% عام 2000 كان مستوى تعريفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا يعود الى ارتفاع اسعار النفط والاستقرار السياسي والسياسة الانكماشية التي اتبعتها الجزائر ثم يعود ليرتفع مره اخرى ليصل عام 2012 الى نسبة 8.89% وهذا يرجع الى ارتفاع نمو الكتلة النقدية يرجع بعدها الى تباين في مستوياته ليصل الى 7.2% عام 2021 والى نسبة 9.4% سنه 2022 ويرجع هذا الارتفاع نظرا لارتفاع الاسعار والذي يرجع الى تراجع قيمة الدينار الجزائر وارتفاع تكاليف الشحن وهذا بسبب جائحه كورونا والاحتكار .

الشكل رقم (3-4): توصيف معدل البطالة في الجزائر1990-2022

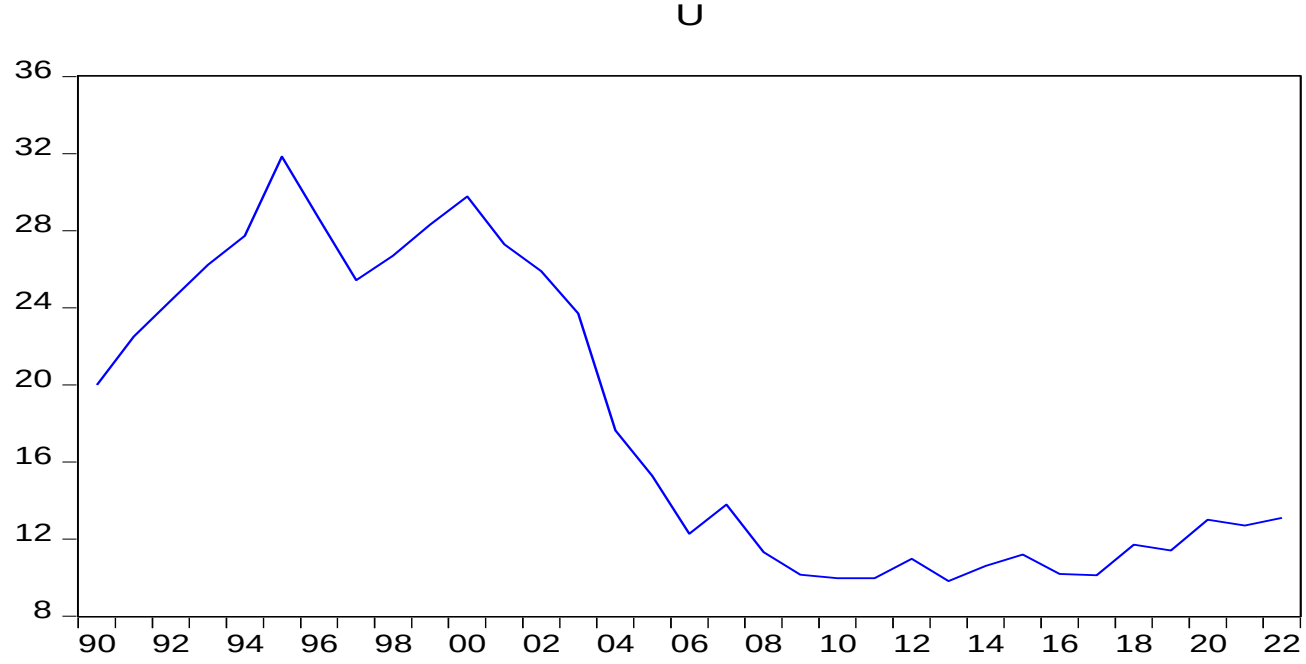

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج EViews.10

يتبين لنا من خلال الشكل اعلاه ان معدلات البطالة شهدت ارتفاعا كبيرا في بدايه فتره الدراسة وهذا راجع الى الازمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد (الازمة البترولية) ولم تنخفض معدلات البطالة حتى نهاية التسعينات واستمرت بالانخفاض الى ان وصلت عام 2016 الى نسبه 9.9% وهذا راجع الى استقرار والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة واستمرت هذا الانخفاض والتباين في معدلات البطالة ومنذ عام 2017 يوجد تذبذب في معدلات البطالة وهذا راجع الى غلق المصانع والمئات الشركات وبسبب تفشي جائحة كورونا .

ثالثا.اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test): يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، خلال الفترة1990 -2022)، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار اختبار ديكي فولر(ADF) Dickey and Fuller ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على اختبار الفرضية التالية[1]:

H_0: يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H_1: لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار(***ADF***) أكبر من القيم المطلقة

[1]Obben J. (1998). The Demand For Money in Brunei, l, Vol 02 , No12, PP109-121. Asian Economic Journa , 109-121.

للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% وإذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من5%، ويشار إلى أن اختبار(ADF) لمعادلة الانحدار يتم بثلاثة صيغ هي (حد ثابت أو حد ثابت واتجاه أو بدون حد ثابت واتجاه)[1]. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) : اختبارات الاستقرارية باستعمال اختبارADF عند مستوى معنوية 5%

المتغير	النموذج	السلسة الأصلية level			سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st difference		
		t-Statistic . 5%	ADF	Prob	t-Statistic . 5%	ADF	Prob
INF	None	-1.953381	0.704077	0.8617	-1.953858	-4.691723	0.0000
	trend and intercept	-3.580623	-2.049717	0.5500	-3.587527	-4.737057	0.0040
	intercept	-2.971853	-0.650177	0.8434	-2.976263	-4.863687	0.0006
U	None	-1.953381	-0.230775	0.5941	-1.953858	-4.635156	0.0000
	trend and intercept	-3.580623	-1.966792	0.5934	-3.587527	-4.518397	0.0067
	intercept	-2.971853	-1.265691	0.6309	-2.976263	-4.606788	0.0011

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج EViews.10

من الجدول السابق وجدنا آن السلسلة الزمنية لكل من معدل التضخم (**INF**) ومعدلات البطالة (**U**) غير مستقرتين في السلسلة الأصلية (level) لأن إحصائية اختبارADF غير معنوية، ، وفي هذه الحالة نقوم إدخال الفروقات من الدرجة واحد، وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن السلسلتين (DINF وDU) مستقرتان في الفروق الأولى لتوفرهما لتوفرهما على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولور الموسعة، وهذا يثبت أن سلسلتي معدل التضخم ومعدل التضخم متكاملتين من الدرجة الأولى مما يعني أن لهما نفس درجة التكامل، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل. مما يدل على تحققق الشرط الاول لانجل وقرنجر.

رابعا.تقدير العلاقة طويلة الاجل: بناءا على الخلفية النظرية لفيلبس تم تحديد المتغير التابع والمتمثل في معدل التضخمة والمتغير المفسر يتمثل في معل البطالة، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير العلاقة طويلة الاجل، حسب الكل الخطي كما يلي:

$$INF = a+bU+ei \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 04$$

وبالاعتماد على برنامج ايفيوز يتم تقدير معادلة الاجل الطويل كما يلي:

الجدول رقم(3-4): تقدير العلاقة طويلة الاجل بين البطالة والتصخم 1990-2022

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/13/23 Time: 10:51
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.787555	3.647749	-0.215902	0.8305
U	0.532802	0.186992	2.849327	0.0077

R-squared	0.207539	Mean dependent var	8.795125
Adjusted R-squared	0.181976	S.D. dependent var	8.971939
S.E. of regression	8.114641	Akaike info criterion	7.083909
Sum squared resid	2041.269	Schwarz criterion	7.174606
Log likelihood	-114.8845	Hannan-Quinn criter.	7.114426

[1] خالد لفي نايف وهناء محمد الحنيطي .(2017) .اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الاردن , المجلد 05العدد01، ص26 .

F-statistic	8.118664	Durbin-Watson stat	0.316273
Prob(F-statistic)	0.007717		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج EViews.10

من خلال الجدول يمكننا استخراج معادلة العلاقة طويلة الاجل بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 كمايلي

$$INF = -0.78 + 0.53U + ei$$

أ. دراسة النموذج من الناحية الاقتصادية:

نلاحظ من خلال الجدول اشارة المعلمة المتغير المفسر معدل البطالة باشارة موجبة اي كلما ارتفعت معدلات البطالة بوحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر ب0.53 وهذا جاء عكس النظرية الاقتصادية التي جاء بها فيلبس ونفسر ذلك بمايلي :

أن التغيرات التي تحدث على معدلات التضخم تسببه البطالة بنسب معتبرة وأن هناك عدة متغيرات تؤثر على معدل التضخم حيث ان ظاهرة التضخم في الجزائر مثلا تفسر بدلالة الواردات: حيث يحدث لنا ما يسمى بالتضخم المستورد الذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج حيث الدول المصدرة لهذه السلع والخدمات تعاني من التضخم وينتقل بدوره إلى الاقتصاد المحلي وكذلك يفسر التضخم بدلالة كل من الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف النفقات العامة التي تعتبر المحدد الرئيسي للطلب الكلي الذي يزيد في الفجوة التضخمية في حالة ضعف الجهاز الإنتاجي.

ب. دراسة النموذج من الناحية الاحصائية:

- دراسة معنوية معلمة معدل البطالة: بما احصائية prob t-Statistic تساوي 0.0077 وهي اقل من 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم H0 و نقبل الفرض البديلH1 ، و هذا يدل على ان معلمة معدل البطالة لها معنوية احصائية
- **معنوية النموذج**: بما احصائية Prob(F-statistic) تساوي 0.0077 وهي اقل من 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرض البديلH1 ، و هذا يدل على ان النموذج ككل له معنوية احصائية.
- **معامل التحديد R^2**: نلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة معامل التحديد تساوي 0.207 اي 20.7 % من التغيرات التي تحدث لمعدل التضخم سببه هو معدل البطالة، و 80% الباقية هي المتغير العشوائي و الذي يمثل المتغيرات الاخرى التي لم يتم ادراجها في النموذج.

رابعا.اختبار استقرارية البواقي

أ. الدراسة الوصفية لسلسلة البواقي:

الشكل رقم(3–5): دراسة وصفية لسلسلة البواقي خلال الفترة 1990–2022

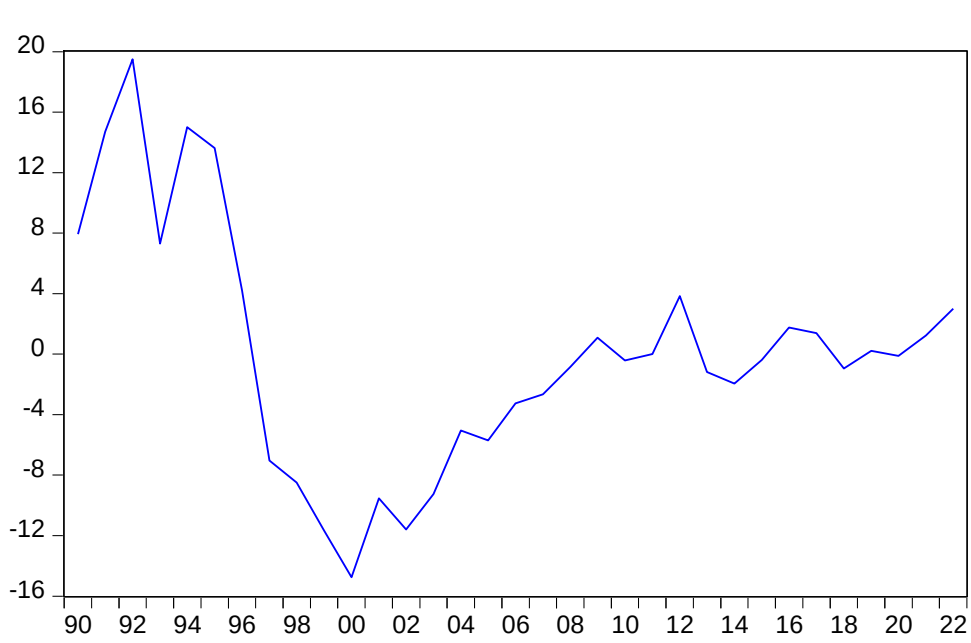

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج EViews.10.

ب. دراسة استقرارية سلسلة البواقي:

ب1. عند نموذج الاولintercept

الجدول (3–5): دراسة استقرارية البواقي عند النموذج intercept

Null Hypothesis: EI is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.161914
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج EViews.10

ب 1–عند النموذج الأول intercept نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احصائيات kpss تساوي 0.161914 وهي أقل من الجدولية 5% تساوي 0.463000 وهذا ما يدل على أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأول عند النموذج intercept

ب.2. عند النموذج الثانيtrend and intercept

الجدول (3–6): دراسة استقرارية البواقي عند النموذج trend and intercept

Null Hypothesis: EI is stationary Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel
LM-Stat.

Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.138335
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج EViews.10

ب 2-عند النموذج الثاني trend and intercept نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احصائيات kpss تساوي 0.138335 وهي أقل من الجدولية 5% تساوي 0.146000 وهذا ما يدل على أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأول عند النموذج trend and intercept

- بما أن سلسلة البواقي مستقرة في النموذج الأول والثاني هذا يدل على وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل.

خامسا تقدير العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرين:

الجدول رقم(3-7): تقدير العلاقة قصيرة الاجل

Dependent Variable: DINF
Method: Least Squares
Date: 05/13/23 Time: 13:02
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.079214	0.782296	-0.101259	0.9200
DU	0.974850	0.404941	2.407390	0.0227
EI(-1)	-0.219866	0.106876	-2.057201	0.0488

R-squared	0.198568	Mean dependent var	-0.268750
Adjusted R-squared	0.143297	S.D. dependent var	4.753668
S.E. of regression	4.399913	Akaike info criterion	5.890106
Sum squared resid	561.4178	Schwarz criterion	6.027519
Log likelihood	-91.24170	Hannan-Quinn criter.	5.935655
F-statistic	3.592611	Durbin-Watson stat	1.881638
Prob(F-statistic)	0.040371		

من خلال الجدول تتمصل معادلة الاجل القصير في:

$$DINF=-0.079+0.97\,DU-0.21EI(-1)+ui$$

أ. **دراسة النموذج من الناحية الاقتصادية** : يدل التفسير الاقتصادي لهذا النموذج على العلاقة الطردية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الإشارة الموجبة المقدرات معلمات النموذج وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين معدلات البطالة والتضخم.

ب. **دراسة النموذج من الناحية الاحصائية**: وتتمثل في :

- **دراسة معنوية معلمة معدل البطالة**: بما احصائية prob t-Statistic تساوي 0.04 وهي اقل من 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم H0 و نقبل الفرض البديل H1 ، و هذا يدل على ان معلمة معدل البطالة لها معنوية احصائية
- **معنوية النموذج**: بما احصائية Prob(F-statistic) تساوي 0.040371 وهي اقل من 0.05 فاننا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 ، و هذا يدل على ان النموذج ككل له معنوية احصائية.

- **معامل التحديد R^2**: نلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة معامل التحديد تساوي 0.19 اي 19% من التغيرات التي تحدث لمعدل التضخم سببه هو معدل البطالة، و 81% الباقية هي المتغير العشوائي و الذي يمثل المتغيرات الاخرى التي لم يتم ادراجها في النموذج.

خلاصة الفصل:

قمنا في الفصل الأخير بدراسة تطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة ما بين 1990-2022، حيث بدأنا دراستنا بدراسات السابقة للإشكالية المدروسة والتحليل لمعدلات التضخم والبطالة خلال فترة الدراسة وكذلك تم التطرق إلى التعريف لمفاهيم الاقتصاد القياسي و الخطوات المتبعة للدراسة التطبيقية (اختبار التكامل المشترك) وختمنا دراستنا بتقدير العلاقة بين البطالة والتضخم بالاجل القصير والطويل وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والتضخم في فترة الدراسة
- وجود تكامل مشترك في الاجل الطويل

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعتبر البطالة والتضخم من المشاكل التي عانت منها جل دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث اخذت حيزا كبيرا من اهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وهذه المشكلة كانت محل دراستنا على امتداد الفترة ما بين 2022/1990.

وقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول حيث انه في الفصل الاول تم التركيز على الجانب النظري للبطالة من خلال تقسيم الفصل الى ثلاثه مباحث ذكرنا فيها اهم المفاهيم حول ظاهرة البطالة سواء من اسباب واثار وكافه المفاهيم العامه الخاصه بها؛ اما المبحث الثاني ذكرنا اهم المدارس والنظريات المفسره لظاهره البطاله وبخصوص المبحث الاخير من الفصل الاول فخص واقع البطاله في الجزائر خلال الفتره المدروسة حيث تم ذكر اهم الاسباب المؤدية الى تزايد نسبة البطالة في الجزائر وتحليل تطور معدلات البطاة خلال الفترة المدروسة مع ذكر اهم الاجراءات المتخذة للتخفيف من هذه الظاهرة التي تمثلت في برامج مختلفة مخصصة للشباب والتي كان لها دور في تخفيض نسبة البطالة.

اما بخصوص الفصل الثاني تم التطرق فيه الى الجانب النظري لظاهرة التضخم حيث المبحث الاول ذكرنا فيه ابرز المفاهيم لظاهرة التضخم و المبحث الثاني تم فيه ذكر اهم نظريات المفسرة لظاهرة التضخم اما المبحث الاخير فقد خص واقع التضخم في الجزائر وتحليل تطور معدلات مع ذكر اساليب التي اخذتها الدولة الجزائرية للحد من هذه الظاهرة والتي كانت لها دورا فعالا نوعا ما للتخفيف من نسب معدلات التضخم.

بالنسبة للفصل الثالث والمتمثل في الجانب التطبيقي للدراسه تم تقسيمه الى مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الاول الى الدراسات السابقه للاشكالية المدروسة وتحليل العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم اما المبحث الثاني فقد خاصة الدراسة القياسية مرورا بتعريف الاقتصاد القياسي (مفاهيمه واهدافه ومنهجيته) وكمطلب ثاني ذكرنا فيه اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجيه انجل وجرانجر والمطلب الاخير تم تخصيصه لدراسه التطبيقية القياسية التي كان مفادها الاجابه على الاشكالية الرئيسية: "العلاقة السببية بين معدلات البطاله ومعدلات التضخم في الجزائر".

أولا: نتائج الدراسة النظرية:

- ✓ من خلال ابرازنا لمختلف مفاهيم وتعريفات البطالة لمختلف النظريات المفسرة حيث تبين ان هناك اختلاف واسع بين المفكرين حول ظاهرة البطالة
- ✓ اخذت الجزائر على عاتقها مجموعة من البرامج والاليات للحد من ظاهرة البطالة وتمثلت في مجموعة من البرامج التي حققت نتائج ايجابية منذ نشاتها.
- ✓ تبين ان التضخم وطبقا للتعاريف المختلفة بحسب الاسباب المنشئة للضغوط التضخمية او بحسب خصائصه ان التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للاسعار عبر الزمن.
- ✓ اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير كاجراءات لمكافحة التضخم والتي حققت نتائج ايجابية لكن كانت اغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها هذا من جهة ومن جهة اخرى ارتفاعات الاسعار وبالتالي كلما زادت الارتفاعات زادت حدة التضخم.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية: تتمثل نتائج الدراسة التحليلية والتقياسية فيما يلي:

- ✓ من خلال الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة لوحظ ان طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية على عكس النظرية الاقتصادية التي تنص على العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.
- ✓ تبين لنا من خلال الدراسة القياسية ان النموذج المدروس صالح من الناحية الاحصائية والاقتصادية القياسية فهو نموذج صالح للتنبؤ.

ثالثا: التوصيات

- ❖ التعجيل للحد من ظاهرة التضخم والبطالة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا للتقليل من التكاليف الانتاجية.
- ❖ تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له اثار ايجابية على تحريك النمو الاقتصادي.
- ❖ ضرورة اعطاء اهمية للدراسات القياسية والتحليلية لمختلف الظواهر الاقتصادية.

رابعا افاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذا البحث تشخيص واقع ظاهرة البطالة وظاهرة التضخم وذلك بالوقوف على اسباب وخصائص هذين الظاهرتان في الجزائر، حيث من اجل الالمام بهذا الموضوع زودنا دراستنا النظرية بدراسه قياسية، الا انه تبقى بعض النقاط الغامضة نأمل ان نراها في دراسات جديدة:

- ✓ استخدام نماذج بانل في قياس العلاقه بين البطاله والتضخم في الجزائر خلال فترات معينة.
- ✓ مسايرة التطورات التي تعرفها النمذج القياسية للظواهر الاقتصادية.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أ.الكتب:

1.احمد بركات، مدخل الاقتصاد، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر.

2.أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الآثار والحلول، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

3.بوجين أ ديوليو، ملخصات شوم، مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية، كلية الجزائر، ديوان المطبوعات، 1993.

4.حسام داود ومصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرةللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005.

5.حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الوراف للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

6.حسن نجيب، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي سعر الصرف والتضخم في الجزائر (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 15، العدد 20، جامعة الشلف الجزائر، 2019.

7.خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، ط1، مجموعة النيل مصر، 2004.

8.رانيا الشيخ طه، التضخم واثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18.

9.زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1997.

10.صالح مفتاح، اهداف السياسة النقدية في الجزائر، (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2004.

11.عبد الفتاح السنو، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

12.عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.

13.عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، تحليلة تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.

14.علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، مؤسسة رؤية، 2008م.

15.علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة إثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.

16.عمر صخر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2005.

17.غازي حسين، عناية التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004

18.كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف، كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

19.محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1.

20.محمود حسن، الوادي كاظم، جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007.

21.مدني بن شهرة 2009 الاصلاح الاقتصادي وسياسه التشغيل التجربه الجزائريه دار الحامد للنشر عمان الاردن ط1.

22.مصطفى رشيد شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والمالي، ط6، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1996.

23.مصطفى سلمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000م.

ب.الأطروحات والرسائل:

1. احمد محمد، صالح الحلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية، (1990/2003)، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
2. اسماعيل بن علاق، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة، 1990/2005، مذكرة مقدمه لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015.

3. اقشيش روميساء، تاثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر، (2018/1987)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، (2020/2019).
4. بن بوبكر رضوان، ازمه البطالة في ولاية ورقلة، 2004/ 2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/ 2017
5. بن معزوزي منير، مذكرة لنيل شهادة ماستر إثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، 2017/ 2018
6. بوسليمان زينب، تاشير بعض متغيرات اقتصادية على البطالة، (2015/1990)، مذكرة لنيل شهادة ماستر.
7. دايمي بلال، دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر (2013/1980)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد كمي، (2015/2014).
8. دحماني رابح، أثر السياسة النقدية في التضخم في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال فترة (2017/1980)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محمد اوالحاج، البويرة، (2019/2018).
9. سايح حنان، بوغناني فاطمة، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013 /2014
10. سعيد هتات، دراسة اقتصادية قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستر تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006.
11. شوق فوزي، التحليل الكمي والنظر لظاهرة البطالة في الجزائر، 2006/1990 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2009/2008.
12. صالح بن علي، رشيد غالية، كمال مصباحي، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1990/ 2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021/2020.
13. عبد القادر يحي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2011/ 2012
14. علي دريدي، سياسة التشغيل في الجزائر في ظل التعددية السياسية،(2019/1990)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (2019/2018).
15. عمران فوزية، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، دراسة حالة الجزائر، (2016/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2019/2018).
16. عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البواقي،(2014/2013).
17. فارس الشلالي، دور سياسية التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
18. كوثر زيادة، واقع سياسة تشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال مخطط خماسي، 2010- 2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم علم الاجتماع، تخصص تنظيم عمل، (2017-2018)،
19. مادي حمزة، اثر علاقة فيليبس على الاقتصاد الجزائري، (1991/ 2019)، مذكرة مقدمة للماستر تخصص اقتصاد، (2019/ 2020).
20. محمد ماجد دبيح، الاليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة مقدمة درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، الجزائر 2008،2007

21.وداد عبد العالي، دور سياسة التشغيل في مكافحة البطالة 2016/2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

ج.البحوث والدراسات والتقارير:

1. وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة كلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك
2. رحيمي عيسى، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2008
3. رابح كشاد وفارس مسدور، دراسة بحثية بعنوان: البطالة اسبابها معالجتها واثارها على المجتمع، الجزء الثاني، كليه العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2006
4. زهية بركان، التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، (1999/1998).
5. ادريس زغاد، دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر في المرحلة ما بين 2018/1980، مذكرة مقدمة لنيل شهاده الماستر كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2018.
6. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر ضمن الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، 2007/2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
7. بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر (1990-2014)، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 9-8 ديسمبر2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
8. حداد محمد، شريفي صارة، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (1966-2017)، جامعة الجزائر 3.
9. ساميه فقير، مداخلة من المؤتمر العلمي الوطني الرابع حول سياسات تشغيل فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل المنتهجة من الحكومة للحد من البطالة (بين 22 23 نوفمبر 2017).
10. عقلي فضيلة، مداخلة بعنوان البطاله تعريفها واسبابها واثارها الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
11. وردة علوش، دراسة قياسية لاثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر العدد 12 الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر.
12. بوجراده سهيلة، علاقة التضخم بالاجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008_2009.
13. بن يوسف نوة، اثر التضخم على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية قياسية خلال فترة (2012/1990)، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية العدد السادس والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 .
14. عبد الجليل شلق، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الجزائر، دراسة حالة، (2009/1990)، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، (2012/2011).
15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر نوفمبر 1988.
16. مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية في فترة (2003/1990)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، (2005/2004).
17. حسان نجيت قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي سعر الصرف والتضخم في الجزائر في المرحلة ما بين 2016/1990، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20 جامعة الشلف، الجزائر، 2019.

18. بوثينه ميسم، انفال جبار وآخرون، اثار تخفيض البطالة على تضخم في ظل منحنى فيليبس بالجزائر (دراسة تحليلية 2001-2018) مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية مجلد6، عدد1 2022، جامعة ام البواقي.
19. بن دقفل كمال، مجلة العلوم الإحصائية العدد السابع.
20. ادبرب سارة بسع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر 2019/2000 مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر 2021.

د. المواقع عبر الانترنيت:

www.eduschool.onec.com
www.ONS.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): جدول فيشر

	n=1		n=2		n=3		n=4		n=5	
m	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

	n=6		n=8		n=12		n=24		n=∞	
m	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01	α=0.05	α=0.01
1	233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11	3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.66	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
120	2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
∞	2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00

Source: http://fr.wikipedia.org/wiki/Loi_de_Fisher